وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة محمد البشيـــر الابراهيمـــي برج بوعريريج
كلية الحقوق و العلوم السياسيـــة

مطبوعة مقياس:

منهجية البحث العلمي

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس

إعداد الدكتورة: بلقمري ناهد

جامعة محمد البشير الابراهيمي-برج بوعريريج-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة المحاضرات في مقياس:

منهجية البحث العلمي

موجه للسنة الثانية ليسانس

إعداد:

الدكتورة: بلقمري ناهد

D/BELGOUM

محتوى المقياس:

- **المحور الأول: مفهوم البحث العلمي**
- تعريف البحث العلمي (أهدافه، خصائصه، أنواعه)
- **المحور الثاني: مراحل البحث العلمي**
- اختيار الموضوع
- البحث عن الوثائق وجمع المعلومات
- أدوات البحث العلمي
- مرحلة القراءة
- تقسيم وتبويب الموضوع
- تخزين المعلومات وتدوينها
- مرحلة الكتابة
- **المحور الثالث: قواعد انجاز بحث علمي**
- تحديد العنوان
- المقدمة
- صلب الموضوع
- الخاتمة
- الملاحق
- المراجع
- فهرس المحتويات
- الملخص

أهداف المقياس:

الهدف من هذا المقياس هو جعل الطالب ينظم تفكيره وعمله، يربط العلاقات بين الظواهر والوقائع وتكييفها قانونيا بطريقة سليمة وتفسيرها منطقيا، وبالتالي يتمكن الطالب من انجاز مختلف بحوثه (عروضه الصفيه، مذكرته، مقالاته، مداخلاته...) عبر مساره الدراسي وحتى تنظيم اعماله خارجه.

D/BELGOUMRI

مقدمة

تعتبر المنهجية من المقاييس الهامة في مختلف التخصصات، فهي تكتسي أهمية بالغة في تنظيم وانجاز أي بحث علمي، ليصل الباحث إلى الهدف الذي يسعى لتحقيقه، إذ أن البحث لا يكون بحثا علميا إلا إذا انجز وفق اطار أو قالب منهجي منظم، من خلال تتبع خطوات تساعده من بداية بحثه، أي من مرحلة اختياره لموضوعه بحثه، واتباعه لمنهج يساعد في انجاز خطوات بحثه، ثم جمعه للمعلومات من مختلف المراجع وانتقاء ما يخدمه، وتنظيمها وربطها ربطا منطقيا للوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها الباحث وهي الوصول إلى الحقيقة، متبعا طرقا للاقتباس والتوثيق والتي تحميه من الوقوع في فخ السرقة العلمية والتي أصبحت جريمة في نظر القانون يعاقب عليها مرتكبها...، وصولا إلى اخراج عمله في شكله النهائي، وسنحاول في هذه المطبوعة التطرق الى مختلف الخطوات التي يتبعها الباحث لانجاز بحثه العلمي.

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

1- تعريف البحث العلمي:

تعددت التعاريف التي قدمها الباحثين للبحث العلمي ومن بينها:

يرى كيرلنجر kerlinger: البحث على أنه منظم مضبوط Con-trolled وامبريقي Empirial، وهذه خصائص البحث العلمي واستقصاء ناقد لفرضيات تتعلق بظاهرة طبيعية، وهذه الخصائص فيها اختلاف اذ ليس بلضرورة أن يستقصي البحث فرضيات إذ يمكن أن يكتشف فرضيات كما أنه يمكن أن يصمم لجمع معلومات وصفية حول ظاهرة معينة .

ويعرفه يونجyoung : الفهم المنظم والذي يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة أو توضيح وفحص حقائق قديمة، وتحليل العلاقات بينها وأسبابها، وتطوير أدوات ومفاهيم ونظريات جديدة والتي من شانها دراسة السلوك الانساني.

كما أنه اسلوب منظم منطقي موضوعي، دقيق يتصل إلى النتائج بناء على أسس وأدلة[1].

أو يعرف على أنه أسلوب يهدف إلى الكشف عن المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها مستقبلا، بالاضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة والوصول إلى الكلية أو العمومية، أي التعمق في المعرفة العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها، وكذلك يهدف إلى الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة، من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق والموضوعي لموضوع هذه المشكلة، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم.

---

[1]- منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص17.

D/BELGOURI

ويذهب البعض إلى أنه التقصي المنظم، باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية، بقصد التأكد من صحتها، أو تعديلها، أو إضافة الجديد لها[1].

هو استقصاء منظم يهدف إلى اضافة معارف يمكن توصيلها والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي.

كما يمكن تعريف البحث العلمي على أنه هو التنقيب عن حقيقة ابتغاء إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية، إلا بمقدار ما يفيد في تلوين البحث بطابع الباحث وتفكيره ويعطيه من روحه التي تميزه عن غيره[2].

2- أهداف البحث العلمي:

يمكن تلخيص أهم الاهداف التي تسعى البحوث العلمية لتحقيقها فيما يلي:

- استعراض المعرفة الحالية وتحليلها واعادة تنظيمها، وهذا يمكن ان يكون اسلوبا تدريبيا لطلاب البحث وغالبا ما يكون البحث نظريا مكتبيا.
- وصف موقف معين أو مشكلة محددة (البحوث النظرية).
- بناء أو تكوين نموذج جديد وهو اعقد البحوث وأكثرها تكلفة.
- وضع تفسيرات وتحليلات لشرح ظاهرة أو مشكلة معينة وهو النوع المثالي الذي يعتمده الباحثون المهنيون[3].

3-خصائص البحث العلمي:

➢ الموضوعية:

تتم خطوات البحث العلمي كافة بشكل موضوعي غير متحيز، بعيدا عن الآراء الشخصية والأهواء الخاصة والتعصب لرأى محدد مسبقا، ولا يمكن إثبات الشيء ونقيضه في نفس لوقت، والموضوعية في البحث العلمي تمنع من الوصول إلى نتائج غير علمية.

➢ القدرة الاختبارية

ويقصد بها أن تكونها الظاهرة أو مشكلة البحث القابلة للاختبار والقياس، وتعني كذلك إمكان جمع المعلومات اللازمة للاختبار الإحصائي للتأكد من صحة الفروض.

---

[1] – عمار تركاوي، محمد خير العكام، **المنهجية القانونية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 04.

[2] –رجاء الدويدري، **البحث العلمي وأساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص ص28–29.

[3] – مصطفى عليان ربحي، **البحث العلمي أسسه، مناهجه وأساليبه، اجراءاته**، بيت الافكار الدولية، الاردن، 2001، ص21.

D/BELGOUMRI

فمن السهل على الباحث أن يختار موضوعا جذابا بلقى القبول من المشرف أو الجامعة، في حين لا تتوفر لهذا البحث القدرة على اختبار الفروض أو القدرة على تحقيق الأهداف، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى ضعف توفر البيانات، أو ضعف القدرة على التحليل، أو عدم توفر البرامج الاحصائية المناسبة للتحليل، أو غير ذلك من الأسباب.

- **إمكانية تكرار النتائج وتعميمها**

حيث يمكن الحصول على نفس النتائج تقريبا مرة أخرى إذا تم اتباع نفس المنهجية العلمية وخطوات البحث وفي نفس الشروط، كما انه يمكن تعميم النتائج على الحالات المشابهة في نفس البلد أو غيره، وبدون القدرة على التعميم يصبح البحث العلمي أقل أهمية وأقل فائدة.

- **التبسيط والاختصار:**

أي التبسيط المنطقي والاختصار غير المخل في العرض والمعالجة والتناول المتسلسل للبيانات والمعلومات، وكذلك دون أي حشو أو تعقيد في الأسلوب أو التحليل.

- **أن يكون للبحث غاية أو هدف:**

لابد للباحث أن يحدد غايته وأهدافه من البحث بشكل واضح، ويسعى من خلال خطوات البحث والسير فيه إلى تحقيق تلك الأهداف دون تخبط، أو تشعب، أو خروجا عنها، أو الانتقال إلى تحقيق أهداف لم يعلن عنها ويراها الباحث ضرورة ولكنها صرفته عن الأهداف الأساسية للبحث.

وبناء على تلك الأهداف بشكل واضح وتحقيقها، يقيم البحث من قبل لجنة التحكيم والنظر في البحث، وهو المعيار الرئيس لقبول البحث أو رده.

- **المرونة**

فالبحث يلائم المشاكل المختلفة، ويتمكن من معالجة وبحث الظواهر المتباينة.

- **التراكمية:**

ويقصد بها تراكم المعرفة، ومن هنا تنأتى أهمية الدراسات السابقة وإثباتها في بداية البحث.

- **التنظيم:**

ويقصد بالتنظيم اتباع المنهج العلمي الذي يبدأ بتحديد المشكلة ووضع الفروض واختبارها عن طريق التحري وجمع البيانات، ثم الوصول إلى النتائج، كما أن التنظيم طريقة عرض الباحث للبيانات وتسلسلها ليسهل على القارئ فهمها والتعاطي معها بشكل فعال.

D/BELGOUMRI

4- أنواع البحوث العلمية:

هناك العديد من التقسيمات للبحوث العلمية ونجد من أبرزها:

✓ **البحوث التطبيقية:**

تعرف هذه البحوث على أنها ذلك النوع من الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لحل المشاكل الحالية، وتعد البحوث التطبيقية أكثر شيوعا من البحوث الأساسية، وتكون أهدافها محددة بشكل أدق من البحوث الأساسية النظرية.

وتهدف هذه البحوث إلى حل مشكلة من المشاكل العلمية في أي مجال من المجالات، أو لاكتشاف معارف جديدة يمكن تسخيرها والاستفادة منها فورا، كما تعمل هذه البحوث على بيان الأسباب الفعلية التي أدت إلى حدوث الظاهرة أو المشكلة، مع اقتراح التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة المشاكل أو إزالتها كليا، وتهدف إلى تحسين نوعية أو تطوير منتج جديد في مجال الصناعة أو الزراعة.

✓ **البحوث الأساسية:**

وهي البحوث التي تجري بالدرجة من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها وتسمى أحيانا (البحوث النظرية).

وتهدف هذه البحوث إلى إضافة علمية ومعرفية، كما تهتم بالإجابة على تساؤلات نظرية ما، وقد يتم تطبيق نتائجها علميا أو لا يتم، ودافع هذه البحوث هو التوصل للحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية.

كما تشتق البحوث الأساسية والنظرية عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى إلا أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

ومن الصعب فصل البحوث التطبيقية عن النظرية وذلك للعلاقة التكاملية بينهم، فالبحوث التطبيقية تستمد فرضياتها من النظرية، كما أن نتائج البحوث التطبيقية يمكن أن تتماشى وتمتزج مع تلك النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية النظرية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة.

وفي المقابل فإن البحوث النظرية يمكن أن تكون تطبيقية، فالكثير من الأكاديميين يستخدمون النظريات في أبحاثهم التطبيقية لاختبار مدى مطابقتها للواقع أو لاستخدامها في تحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث.

ومن جهة أخرى فإن البحوث النظرية تستفيد من نتائج الدراسات التطبيقية. وكثيرا ما تؤدي نتائج البحث الأساسي إلى حلول لمشاكل عملية[1].

- من ناحية **النشاط:** يمكن تقسيم البحث العلمي إلى:

---

[1]- محمد سرحان علي المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2015، ص ص27-28.

D/BELGOUMRI

– **البحث التفسيري النقدي:** وهو البحث الذي يهدف من خلاله الباحث للوصول إلى نتيجة إيجابية متضمنة حلول لمشاكل معينة مسبقا، ويعتمد على التدليل المنطقي، ويصلح إذا تعلق الأمر بالأفكار أكثر من المسائل المتعلقة بالحقائق، ويستعمل كثيرا في العلوم الاجتماعية.

–**البحث الكامل:** وهو البحث الذي يسعى إلى جمع الحقائق ووضع التصميمات، وتحليل جميع الأدلة التي يتم الوصول إليها وتصنيفها من أجل المشاكل.

–**البحث العلمي الاستطلاعي:** يسعى من خلاله الباحث إلى التعرف على المشكلة موضوع البحث حينما يكون هذا الموضوع جديدا أي لم يسبق لأحد الخوض فيه وتكون البيانات والمعلومات المتوفرة نادرة وقليلة.

– **التنقيبي الاكتشافي:** ويتركز المجهود والنشاط العقلي فيه على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية والبحوث التنقيبية من أجل ذلك، ولا يقصد به تعميم النتائج أو استخدامها لحل مشكلة معينة، إنما جمع الحقائق فقط دون إطلاق أحكام قيمية عليها.

ومن أمثلة البحوث التنقيبية، البحوث التي يقوم بها العالم الطبيب في معمله لاختبار دواء جديد ومدى نجاعته، والبحوث عن السيرة الذاتية لشخصية إنسانية معينة، والبحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع أو فكرة معينة.

– **البحث الوصفي والتشخيصي:** وهو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا[1].

– **البحث التجريبي:** هو الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لإثبات صحة الفروض، وذلك باستخدام قوانين علمية عامة.

- **من الناحية الأكاديمية** نجد مجموعة من التقسيمات أبرزها:

1- البحوث الصفية:

يتم القيام بها من طرف الطلبة بناء على طلب الأساتذة في المواد المختلفة، وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره، وعرضها بصورة سليمة، وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

2- مشروع البحث(مذكرة التخرج):

وهو مشروع يطلب كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة إلا أنها أكثر تعمقا من النوع الأول، ويتطلب من الباحث مستوى فكريا أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد، وهنا يعمل الباحث مع أستاذه المشرف على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين يختاره الطالب، والغرض منه هو تدريب

[1]– ياسين جبيري، **المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017، ص48

D/BELGOUMRI

الطالب على اختيار موضوع البحث، وتحديد الإشكالية التي سيتعامل معها ووضع الاقتراحات اللازمة لها واختيار الأدوات المناسبة للبحث، بالإضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، والاستزادة من مناهل العلم، فليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة، في مجال معين والابتعاد عن السطحية في التفكير والنظر.

3- الرسالة:

يعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية –عادة ما تكون درجة الماجستير– والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وتعتبر امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب ومدى صلاحيته للدكتوراه، وهي فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد والتبصر فيما يصادفه من أمور.

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر وأصيل في موضوع من الموضوعات، أو تحقيق مخطوطة من المخطوطات التي لم يسبق إليها، وتعالج الرسالة مشكلة يختارها الباحث ويحددها ويضع افتراضاتها ويسعى إلى التوصل إلي نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا يمكن أن تكون عاما أو أكثر.

4- الأطروحة:

يتفق رجال العلم على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد إشكاليته ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

وتختلف الأطروحة عن رسالة الماجستير في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى، وأعمق وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث لعدة أعوام.

كما تعتمد الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة عن أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه ويوجهه[1].

وبالتالي فالاطروحة تجمع بين المعلومات كما في المقالة، والمنهجية كما في الرسالة، بالاضافة إلى سعيها لاكتشاف رؤى جديدة ومضامين فريدة كانت خافية سابقا[2].

---

[1]– علي طويري، محمد شيخاوي، **أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 01، جانفي2016، ص226.

[2]– صالح طاليس، **المنهجية في دراسة القانون**، ط1، منشورات زين، لبنان، 2010، ص125.

D/BELGOUMRI

وعموما يظهر الاختلاف في حجم المعلومات ونوعيتها يؤدي ايضا إلى اختلاف حجم الاطروحة عن الرسالة من حيث عدد الصفحات، حيث يفوق عدد أطروحة الدكتوراه 200 صفحة وفي بعض المراجع قد تصل أو تتجاوز 500 صفحة[1].

وهناك أنواع أخرى من البحوث، حيث تتخذ بعض الاعمال من مناهج البحث العلمي أساسا في انجازها، منها:

01- **التقارير:** وهي عبارة عن تجميع وعرض لمعلومات وبيانات أو وقائع معينة أو مناقشات أعمال مؤتمر علمي أو ديبلوماسي وايضاح للتوصيات. ليس هناك ما يمنع من اتباع بعض أصول البحث العلمي في اعداد تلك التقارير، من ناحية التمهيد لها بمقدمة، وتحديد هدف لاعداد التقرير، وترتيب توصيات المؤتمر او الندوة وتذييلها بخاتمة، ومن ذلك لا يمكن أن نطلق عليه بحث علمي حقيقي، نظرا لتخلف الاصالة والاستقلال في مادته، وانعدام المجهود الفكري لمعد التقرير في اختيار موضوع التقرير، ودراسته، واقتراح الحلول لمشكلته.

02- **المقالات:** والاصل في المقالة سواء نشرت في دورية أو مجلة علمية، أو جريدة يومية، انها تقتصر على عرض معلومات علمية في مجال معرفي معين، دون التزام كاتبها بتقديم جديد في موضوعها، كما أنه غير ملتزم بأصول وأساسيات البحث العمي من حيث التخطيط للبحث وتقسيمه و، توثيقه، وعرض التوصيات والمقترحات.

غير أنه غالبا ما تأتي المقالات، لا سيما التي تتناول موضوعات علمية وأكاديمية ويكون كاتبها أو مؤلفها من الاكاديميين المتخصصين، في هيئة بحث قصير أو موجز، يعني فيه اتباع منهج البحث العمي، وأصوله فيتناوول عرض مشكلة محددة جديدة، تشغل اهتماما عاما، يقترح فيها معدها حلولا تتميز بالاصالة والاستقلال، وتعد إضافة واثراء للمعارف والعلوم[2].

المحور الثاني: مراحل البحث العلمي:

تمهيد:

يمر البحث العلمي بمجموعة من المراحل المنظمة والمتكاملة دون إغفال أي جزء منها، وهي مراحل توجه الباحث في سياق بحثه حتى يصل إلى نتائج علمية وموثوقة.

ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

---

[1]- للتفصيل ينظر إلى: المرجع نفسه، ص125؛ أحميدوش مدني، **الوجيز في منهجية البحث القانوني**، ط3، د.د.ن، المغرب، 2015، ص33.

[2] عمار تركاوي، محمد خير العكام، المرجع السابق، ص16.

DR BELGOUMRI

1- مرحلة اختيار الموضوع:

أول خطوة تواجه الباحث هي تحديد موضوع البحث وهي خطوة سابقة لتحديد إشكالية البحث والمقصود بموضوع البحث المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه. ذلك أن العلوم الانسانية مجال واسع جدا وتخصصاتها متشعبة، فلو أن طالبا في كلية الحقوق يريد أن يكتب بحثا خلال دراسته الجامعية (مذكرة أو رسالة ماستر أو أطروحة الدكتوراه)، فيفترض أن يحدد المجال الذي سيبحث فيه، هل سيختار موضوع في العلوم الإدارية، أم في العلاقات الدولية أم في المالية العامة، أم في القانون الدستوري[1]، القانون الجنائي...

وليس كل شخص مؤهل بأن يكون باحثا علميا، فعملية البحث العلمي تتطلب بأن يتوفر الباحث على شروط ومواصفات، كما يجب أن تتوفر ظروف موضوعية حتى يمكن تحضير وإنجاز بحث علمي بالمعنى الصحيح.

ومن بين الشروط التي ينبغي توفرها في اختيار موضوع البحث مايلي:

- يجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة.
- يجب أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية.
- إمكانية تغطية موضوع البحث بالمراجع والوثائق العلمية.

ويعتبر البحث العلمي تقرير واف عن عمل تعهد وأتمه باحث مشتمل لجميع مراحل الدراسة منذ أن كانت فكرة حتى أصبحت نتائج مدونة ومرئية ومؤيدة بالحجج والبراهين انطلاقا من ذلك نجد أن الخطوة الأساسية لاختيار المشكلة تتمثل في الفكرة. فالفكرة كالشخص لا تبدأ كبيرة بل تبدأ صغيرة وغامضة ومع مرور الزمن والتغذية المناسبة تتطور بواسطة العقول وتنمو الفكرة وتنضج وتقدم عطاءها في الخدمة والعمل.

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على عملية اختيار الموضوع ويمكن تقسيمها إلى:

❖ **عوامل ذاتية:**

- **الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية:** يحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه. وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والمعاناة والتحمس المعقول والتضحية الكاملة للبحث[2].

- **القدرات الذاتية:** يمتلك الباحث قدرات ذاتية وميول نحو بعض المواضيع نظرا لأن له مهارات ومعرفة مسبقة بهذه المواضيع أو أنها جديرة بالبحث والدراسة مما يجعل الاستعداد النفسي لمناقشتها من اجل اظهار تلك القدرات واهمها:

- **القدرات العقلية:**

---

[1]- ابراهيم ابراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 223.

[2]-ماثيو جيدير، **منهجية البحث العلمي- دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه-**، تر: ملكة أبيض، د. ب.ن، 2015، ص 33.

D/BELGOUMRI

التي تمكن الباحث من الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في مراحل إعداد وتنفيذ البحث[1]، بالاضافة الى سعة الاطلاع، التفكير والتأمل، أما الصفات الأخلاقية فتتمثل في هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة وشدة الصبر، والموضوعية والنزاهة والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات.

- **نوعية التخصص العلمي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي، بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

- **طبيعة موقف الباحث:** فيختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وما إليها من الاعتبارات تسهيلا على الباحث في عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[2].

- **الظروف الاجتماعية والاقتصادية:** (الإمكانيات المادية وظروف الباحث الاجتماعية): يعد البحث العلمي كعملية متكاملة يتطلب من الباحث بذل نفقات مالية معتبرة مثلا ما ينفقه على اجراء التجارب في ورشات خاصة كما في فروع العلوم الطبيعية والطبية وغيرها، والتنقل الى مختلف المكتبات العامة والخاصة، وأيضا زيارة المعارض الوطنية والدولية العامرة بالمصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع بحثه، للاطلاع عليها واقتناءها أو طباعتها، ومن البحوث ما يستلزم من الباحث الانتقال خارج دولته الى بلدان تقع في قارات اخرى ، فضلا عن نفقات طباعة البحث طباعة نهائية، وكذلك الرحلة في طلب مقابلة بعض الشخصيات لاجراء مقابلات معها.

وفي المقابل فان الظروف المادية ايضا تتضمن الوضعية الاجتماعية للباحث وما يتطلبه من استقرار اقتصادي لحياته الشخصية والعائلية، حتى يتحرر من ظروف الاحتياج المادي، فقد تمنعه ظروفه العائلية من حرية التنقل والغياب عن البيت، فهذه من شأنها ان تعيق السير الحسن لبحثه،وربما حمله ذلك على الرغبة عن البحث وترك مواصلته، وربما التمس تغييره بالتنسيق مع استاذه المشرف ومراجعة الهيئات العلمية المعنية.

- الاستعدادات العلمية واللغوية (اللغات الأجنبية): على الباحث ان يراعي قدراته اللغوية ومدى تمكنه من اللغات الاجنبية واجادته لها عند اختيار موضوع بحثه، خاصة اذا كان يتطلب منه الرجوع إلى الوثائق العلمية الاجنبية المتصلة بموضوع بحثه، وفي الابحاث القانونية قديكون الرجوع إلى المصادر والمراجع الاجنبية مطلبا ضروريا لاعداد البحث، اذ يحتاج الباحث إلى الاستدلال ببعض النصوص القانونية أو الاراء الفقهية باعتبار أن الكثير من النصوص القانونية في الجزائر مثلا مستمدة من التشريع الفرنسي بالدرجة الاولى، بالاضافة إلى امكانية إجراء المقارنة بين التشريعات الاجنبية والقوانين الوطنية، اذا يتيح ذلك للباحث الاطلاع على نصوص

---

[1]- ميادة عبد القادر إسماعيل، **كيفية إعداد البحث العلمي-دراسة في اعداد البحث العلمي-**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016، ص 80.

[2] - ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص ص33-34.

DBELGOUMRI

تشريعات بلدان أجنبية تكون مستهدفة بالبحث للمقارنة، وبالتالي فتفريط في اتقان لغات اجنبية مساعدة قد ينجر عنها متاعب تلحق بالباحث وقد يستسلم الى خيار تغيير الموضوع[1].

- **التخصص المهني والوظيفي للباحث:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق الوظيفة التي يمارسها لاسباب ذاتية من اجل تعميق معلوماته ومعارفه حول مهنته أو لكي يستغل نتائج بحثه في تطوير مهنته، فالباحث في نطاق هيئات البحث العلمي يختار موضوع بحثه بما يتناسب ومركزه المهني كباحث، بالاظافة الى ذلك فإن المهنة الممارسة تسمح للفرد من اكتساب معارف علمية ناتجة عن الممارسة والخبرة مما يسهل عليه اختيار بحثه في نطاق الوظيفة الممارسة[2]. ومن جهة اخرى فإن المحيط الوظيفي والمهني يتيح للباحث الوسائل المادية المطلوبة لاجراء بحثه ودعم جانبه الميداني أو العملي[3].

- **فمثلا** اذا كان الباحث قاضي فإن اختيار موضوع ضمن عمله يساعده على اجراء دراسات قيمة، نظرا لكونه يمتلك سعة اطلاع بالنصوص القانونية المتصلة بالموضوع، وامكانية استغلال الخبرة والممارسة في تعميق بحثه بالاضافة الى امكانية الحصول على مراجع واحكام واجتهادات قضائية ميدانية قد لا تتاح لأي باحث آخر...، وبالنسبة للباحث الذي ينتمي الى هيئة علمية (مخبر أو فرقة بحث...) فإن اختيار البحث الذي يتناسب مع مركزه كباحث.

❖ **<u>عوامل موضوعية:</u>**

- **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

- **مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:** يتحدد اختيار الموضوع بحسب نوعية ومكانة البحث العلمي المراد اعداده بين البحوث العلمية، فبحسب صورة البحث العلمي مذكرة ليسانس أو الماجستير، أو دكتوراه، أو بحوث علمية للترقية، أوخبرة مقدمة لمكاتب دراسات ومخابر البحث الانتاج والعمل المختلفة[4].

- **مدى توفر الوثائق والمراجع:** حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية، وهناك الموضوعات التي تقل فيها الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها، كما توجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية. وهو عامل أساسي جوهري في تحديد واختيار الموضوع، والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل

---

[1]-عبد المنعم نعيمي، **تقنيات اعداد الابحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة**، دار بلقيس، الجزائر، 2021، ص ص91-92 بتصرف.

[2]- ميادة عبد القادر اسماعيل، المرجع السابق، ص 81.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 94.

[4]- ياسين جبيري، المرجع السابق، ص ص 64-65.

DJELGOUMRI

في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية[1].

وهناك عنصر هو محل اختلاف بين الباحثين من حيث تصنيفه وهو المدة الزمنية المحددة لاجراء البحث، حيث هناك من يرى أنها تصنف ضمن العوامل الذاتية* وهناك من يذهب أي تصنيفها ضمن المعايير الموضوعية والاقرب هنا هو الرأي الثاني، لأن المدة الممنوحة للباحث لانجاز بحثه في مرحلة التكوين في الأطوار الثلاثة(ليسانس/ ماستر أو ماجستير/ دكتوراه) تحدده وتضبطه وزرة التعليم العالي عن طريق تشريعات قانونية الخاصة بمذكرات ليسانس/ ماستر /ماجستير/ دكتوراه، وأيضا الامر ذاته في حالة تمديد هذه الاجال أو الامتناع عن ذلك، وكل ما يستجد بشأنها وترى الادارة الوصية اقراره في صورة قرارات أو مناشير أو لوائح[2].

وتؤثر المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية في اختيار الموضوع وعليه ينبغي على الباحث أن يختار الموضوعات التي تتناسب والمدة الممنوحة له لإنجاز البحث (وكمثال في البحوث الأكاديمية نجد أن المدة المحددة لإنجاز مذكرة ليسانس أو الماستر تختلف عن المدة المحددة لإنجاز رسالة الماجستير، وتختلف أيضا عن أطروحة الدكتوراه).

02-مرحلة البحث عن الوثائق وجمع المعلومات:

يعتبر جمع المعلومات الكافية والشاملة لكل الجوانب الخاصة بموضوع البحث ومشكلته، جهد مهم يحتاج إلى مهارة وانتباه من قبل الباحث.

ويتعين على الباحث الحصول على بيانات بحثه من خلال المصادر والمراجع الموجودة بالمكتبات، وتسمى هذه العملية عملية التوثيق أو البيبليوغرافيا، وتعتبر من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث، وذلك بنقل المعلومات أو الاستشهاد ببعض الفقرات أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

وتنقسم الوثائق إلى قسمين:

1- **الوثائق الأصلية الأولية والمباشرة:** (المصادر) وهي تلك الوثائق والدراسات الاولى والاصلية والمباشرة التي كان لمؤلفيها السبق على غيرهم في وضعها وتأليفها ودراسة ظواهر وموضوعات واقتراح حلول للاشكاليات المطروحة، ولم يعتمد أصحابها على مصادر أخرى لكتابتها وتحريرها: كالمخطوطات، مذكرت القادة السياسيين، الخطب، المراسلات، المقابلات الشخصية، الدراسات الميدانية، الكتب اتي تصف حوادث أو موضوعات شاهدها مؤلفوها عن كثب.

---

[1]- ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 35.

* هناك بعض الباحثين في مجال القانون يرون انها ضمن المعايير الذاتية من بينهم: ياسين جبيري، المرجع السابق، ص63؛ ميادة عبد القادر اسماعيل، المرجع السابق، ص81.

[2]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 100.

D/BELGOUMRI

ومن بين أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية نذكر:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة، الوطنية والدولية.
- المذكرات الايضاحية للقوانين أو محاضر اجتماع الهيئة الاستشارية الصادرة عنها.
- الدساتير.
- المؤتمرات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية.
- الأحكام والقرارات القضائية.
- نتائج المقابلات الشخصية.
- الإحصائيات الرسمية..
- التصريحات الرسمية للهيئات والشخصيات الرسمية.
- الافلام التوثيقية والشهادات الحية والوثائق الرسمية التي تتضمن احداثا معينة ذات آثار قانونية[1].
- محاضرات ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية.
- نتائج تحقيقات والتقارير.
- . الشهادات والمراسلات الرسمية المعتمدة[2].

وبالنسبة للأوامر والقوانين النصوص التشريعية والتنظيمية فتبقى محل اختلاف بين الباحثين في مجال المنهجية القانونية، وهو ما نلاحظه خلال التصنيفات الموجودة في مراجع المنهجية في العلوم القانونية، فهناك من يعتبرها مصدرا وهناك من يرى أنها مرجع يصنف ضمن الوثائق الحكومية أو الوثائق الرسمية.

2 . **الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة:** (المراجع) وهي المراجع العلمية التي تنقل عن المصادر الأصلية وتحيل عليها وتستند اليها، او هي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر فتتعرض لها بالتحليل أو النقد، او التعليق أو التلخيص، أو هي كل وثيقة علمية تتطرق الى موضوع البحث فتعالجه جزئيا أو عرضيا بصورة غير مباشرة أو أصيلة بخلاف المصدر الاصلي .

مثلا: إذا كان موضوع البحث: أحكام عقد البيع في القانون المدني فإن كتب النظرية العامة للالتزامات والنظرية العامة للعقود تعتبر مراجع بالنسبة لهذا الموضوع، ومن جهة تعتبر مصادرا له: الكتب والدراسات التي تتناول تحديدا عقد البيع في القانون المدني[3].

وعليه فإن مراجع البحث القانوني قد تختلف أشكالها كالآتي:

---

[1]– المرجع نفسه، ص133.

[2]– ياسين جبيري، المرجع السابق، ص69.

[3]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 134.

D/BELGOUMRI

- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعا.

- الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، وأحكام القضاء والنصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمنها (مثل نشرية وزارة العدل والدوريات المتخصصة).

- الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية

- الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس[1].

- وللإشارة فإن شبكة الانترنت أصبحت تشكل أكثر مصادر جمع المعلومات من خلال مختلف محركات البحث والمواقع* التي اصبح لها دور كبير في توفير المعلومات حول أي بحث، سواء من ناحية تحميل الكتب أو الرسائل والأطروحات، أو الدوريات، والمداخلات إلكترونيا، أو الاعتماد على مواقع إلكترونية مختلفة للحصول على المعلومات اللازمة حول الموضوع المراد دراسته.

وبالنسبة للبحوث الميدانية فهناك مجموعة من الأدوات والوسائل التي يستعين بها الباحث حتى يتمكن من جمع المعلومات حول بحثه، وإذا كانت أدوات البحث متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة، هي التي تحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام هذه أدوات البحث العلمي والتي تطبق على ما يسمى بمجتمع الدراسة والذي له ارتباط بموضوع الدراسة وان كان الحجم كبيرا ولا يستطيع الباحث اجراء مسح شامل له لسبب من الاسباب (كالامكانيات المحدودة، الوقت المتاح للدراسة...)، فيلجأ الى أخذ جزء منه يمثله في الخصائص وهو ما يسمى بالعينة والتي يعتبرها بعض الباحثين أداة للمعرفة تطبق عليها أدوات البحث العلمي لجمع المعلومات المطلوبة.

والمقصود بالعينة ذلك الجزء من المجتمع التي يجري اختياره وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، ويشترط تحديد المجتمع الأصلي (مجتمع الدراسة)، ثم تحديد حجم العينة.

---

[1]- فاضلي إدريس، **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2017، ص 246.

*من أهم المحركات التي تستخدم للحصول على المراجع وجمع المعلومات نجد محرك قوقلhttps://www.google.dz/?hl=ar/ **النظام الوطني للتوثيق عبر الإنترنت sndl** https://www.cerist.dz/index.php/ar/portails-3/813-sndl؛ **المنصة الوطنية للمجلات ASJP** https://www.asjp.cerist.dz/؛ بالاظافة الى الكثير من المواقع مثل https://www.researchgate.net// موقع قوقل سكولار https://scholar.google.com/schhp?hl=ar/ ؛ وهناك مكتبة نور https://www.noor-book.com/?search_for= بالاضافة إلى العديد من المواقع الاخرى التي تساعد الباحث للحصول على المعلومات، وبعض المواقع تتطلب فقط البريد الالكتروني لانشاء حسابات فيها.

D/BELGOUMRI

أو هي جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسه والحكمة من اجراء الدراسة على العينة هي أنه في كثير من الاحيان يستحيل اجراء الدراسة على المجتمع، فيكون اختيار العينة بهدف التوصل الى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع.[1]

ويتضح من التعريف أن العينة تستخرج من المجتمع الأصلي، فهي مجموعة من الاشخاص الذين ينتمون لمجتمع البحث وتكون العينة التي يتم اختيارها وفق معايير دقيقة وعلمية، وكل نوع منها يختار على أساس الموضوع وخصائص هذا المجتمع بشكل عام وبالتالي يمكن القول انها هي جزء من مجتمع الدراسة له نفس الخصائص ويمثل المجتمع ككل، بحيث يمكن تعميم النتائج المتحصل عليها على المجتمع...

مثال: اذا كان الموضوع أساليب معاملة المحبوسين بين التشريع والواقع –دراسة ميدانية بسجن عين السلطان بولاية برج بوعريريج–

هنا مجتمع الدراسة هو المحبوسين المتواجدين بسجن عين السلطان

العينة يتم أخذ مجموعة من المحبوسين بذات السجن: بحيث يتم حساب حجم العينة بناء على حجم المجتمع لنحصل على نسبة معينة وبالتالي عدد من المحبوسين يتم تطبيق عليهم أدوات البحث العلمي –مقابلة/ استبيان/ملاحظة– للحصول على المعلومات الخاصة بهذا الموضوع.

وتختلف طريقة اختيار العينة حسب الموضوع وبالتالي نجد ان هناك أنواع متعددة للعينة يمكن ذكرها فيما يلي:

العينات الاحتمالية: عشوائية بسيطة، عشوائية منتظمة، الطبقية متعددة المراحل أو العنقودية،

العينات اللا احتمالية: الحصصية، كرة الثلج، العرضية، القصدية[2].

والدراسة الميدانية لها أدوات وطرق أخرى لجمع المعلومات بالاضافة الى المراجع المصادر التي تم التطرق ليها سابقا ويطلق عليها اسم أدوات البحث العلمي.

03–أدوات البحث العلمي: تتمثل هذه الادوات فيما يلي:

1– **الملاحظة** هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات،وتعرف على أنها أداة تعتمد على قيام الباحث بملاحظة أو تتبع ظاهرة من الظواهر في ميدان البحث، وتسجيل ملاحظاته وتجميعها لاستخلاص المؤشرات منها، على غرار الظاهرة القانونية أو الظواهر الاجتماعية من جانبها وبعدها القانوني كالسلوك الاجرامي داخل المجتمع، وملاحظة مدى نجاعة التدابير التشريعية الوقائية والعقابية في مكافحتها اما بالحد

---

[1]–محمد عبد السلام، **البحوث القانونية –الماهية– المنهجية– الأدوات**–، مكتبة نور، القاهرة، 2021، ص94 بتصرف.

[2]- ينظر إلى: عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، **البحث العلمي أسسه ومناهجه**، ط1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 81-82؛ منذر الضامن، المرجع السابق، ص ص 167-176.؛ فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص ص 190-196؛ عامرابراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص ص131-132؛ ابراهيم ابراش، المرجع السابق، ص ص 250-253.

D/BELGOUMRI

منها أو التقليل منها، وقد تتم الملاحظة بواسطة الادراك الحسي (الحواس المجردة)، كما يمكن الاستعانة بالآلات (الأجهزة السمعية والبصرية) في تسجيل الملاحظات[1].

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين من حيث درجة الضبط:

أ . **الملاحظة البسيطة:** وهي الملاحظة غير مضبوطة تتضمن صورا مبسطة من المشاهدة، وفيها يقوم الباحث بملاحظة الظواهر والأحداث كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون اخضاعها للضبط العلميأي دون اعداد مسبق لها واستخدام الوسائل العلمية فيها... وتستخدم في الدراسات الاستطلاعية التي تهدف الى جمع البيانات عن الظواهر والاحداث، تمهيدا لدراستها دراسة معمقة.

ب . **الملاحظة المنظمة:** الملاحظة العلمية، وهو عملية قصدية تتطلب قدرا من التحديد والتنظيم ولضبط العلمية وذلك بوضع خطة استباقية واضحة المعالم تتضمن أهداف البحث وتساؤلاته وفروضه ومتغيراته....، بالاضافة الى المستلزمات والوسائل المادية والتقنية... التي تمكن الباحث من اجراء الملاحظة وفق الأهداف المسطرة كأجهزة التسجيل والتصوير، وبطاقة الملاحظات التي يرصد فيها نواع السلوك والمواقف المتوقعة... وضبط الظروف المكانية والزمانية للتطبيق الملاحظة.

ج- الملاحظة بالمشاركة: وهي تلك الملاحظة التي يتقمص فيها الباحث أو من يمثله دور أحد الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم فهو في هذه الحالة يقوم بدورين، دور الباحث ودور الشخص الذي تتم ملاحظته، وبذلك فإنه يقوم بكافة النشاطات التي يقوم بها الملاحظ.

مثال ذلك: لو أراد الباحث أن يستخدم الملاحظة بالمشاركة للتعرف على سلوك السجناء، فإنه يتعين عليه أن يرتدي زي سجين، وأن يقيم في عنبر السجناء، ويأتي بجميع تصرفاتهم، ويؤدي النشاطات التي اعتادوا على أدائها، ومن خلال ممارسة ذلك النشاط يقوم بتسجيل البيانات المطلوبة[2]، **كما يمكن دراسة عصابات أو الاجرام...، وفي حالة الكشف عن الهوية يمكن أن تتغير التصرفات ولن يتمكن الباحث من جمع ما يحتاجه من معلومات.**

وقد تكون **الملاحظة دون مشاركة** وهي الملاحظة التي لا يقوم فيها الباحث بالنشاطات التي يقوم بها الاشخاص الخاضعون للملاحظة، حيث يكتفي الباحث هنا بتسجيل البيانات عن سلوك الأشخاص، وتصرفاتهم حسب ما تقتضيه الدراسة وأهدافها التي تم تحديدها سلفا.

لهذه الأداة الكثير من المزايا: من بينها أن المعلومات المتحصل عليها بواسطة الملاحظة تكون أكثر عمقا ودقة، ومعلوماتها أكثر شمولية وتفصيلا، لا تتطلب جهودا كبيرة تبذل من قبل المجموعة التي تجري ملاحظتها بالمقارنة مع طرق بديلة، كما انها تعطي الباحث معلومات أكثر مصداقية لأها مأخوذة من الواقع الحقيقي.

---

[1]- محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص152.

[2]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص 148، 150 بتصرف.

D/BELGOUMRI

وفي المقابل لها عيوب فقد يعمد الكثير من الناس إلى التصنع وإظهار ردود فعل وانطباعات مصطنعة إلى الشخص القائم بالبحث، وذلك عند معرفة هؤلاء الناس أنهم تحت المراقبة والملاحظة، كما أنها محددة بالوقت الذي تحدث أو تقع فيه الأحداث، وقد تحدث في أماكن متفرقة لا يتسنى للباحث وجوده فيها كلها، الأمر الذي يصعب على الباحث جمع البيانات والمعلومات والأدلة الضرورية اللازمة، و من جهة أخرى قد يفشل الباحث في الاندماج مع مجتمع الدراسة وبالتالي الفشل في جمع البيانات المطلوبة.، او عندما يندمج ويتعاطف معهم قد يتحيز في نقل المعلومات ويفقده الموضوعية، وقد يتطلب الأمر إطالة أمد الملاحظة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة وهذا يعني زيادة في التكلفة، خاصة إذا كانت الملاحظة تتطلب فترة انتظار مرهقة وتستغرق وقتا طويلا[1].

2- **المقابلة:** هي لقاء بين شخصين أو أكثر لتحقيق هدف ما من خلال طرح الأسئلة الهادفة من قبل المقابل على شخص تجرى معه المقابلة، والتي تصاحبها الكثير من الانفعلات الناجمة عن سؤال ورد فعل على هذا السؤال، وكل هذه العملية تهدف الى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المقصودة من الباحث ليستفيد منها في تحقيق هدفه من المقابلة، وهي اسلوب منظم يقوم على مجموعة من الخطوات والاجراءات العلمية والمهجية التي تنظم اللقاء وتدير الحوار في اطار الاهداف البحثية لتنظيم المقابلة[2].

وفي العلوم القانونية يقل استخدام المقابلة ولك هذا لا يعني أنها لا تصلح إذ من المناسب اجراء مقابلات مع اصحاب الخبرة العلمية والفنية القانونية من رجال التشريع والقضاء والفقه وكذا رجال الضبطية القضائية والاداريين، الامر الذي يسهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لمسائل وموضوعات وثيقة الصلة بالبحث، واضفاء طابع التنوع في مصادر المعلومة البحثية والجدية والعمق[3].

والمقابلة أنواع يمكن باختصار ذكر أهمها:

- **المقابلة المقننة أوالموجهة:** تتصف بالدقة والضبط وتنظيم المحتوى والحصول على عدد أكبر من الاجابات بناء على نموذج مقرر من الاسئلة مسبقا، حيث توجه الاسئلة نفسها الى كل المبحوثين وفق قائمة محددة مسبقا وفي ضوء هدف المقابلة المعدة لها.

- **المقابلة غير مقننة أو نصف موجهة:** يعد هذا النوع الاكثر استعمالا في الدراسات الاستطلاعية إذ يساعد الباحث في اختيار الاسئلة وصياغتها، وتتصف بالمرونة إذ يمكن تعديل الاسئلة الموجهة للمبحوث والحصول على المعلومات بطريقة عرضية.

---

[1]- للتفصيل ينظر إلى : محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص153- 157.

[2] - سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2019، ص ص157 -158

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 151.

DIBEL GOUMRI

وهناك أنواع أخرى من حيث الفئة الموجهة إليها: فقد تكون فردية أي يتم إجراء المقابلة مع كل مبحوث على حدى، أو جماعية أي يتم توجه الاسئلة الى مجموعة من الافراد دفعة واحدة وفي مكان واحد ووقت واحد يشتركون في مشكلة واحدة.

وهناك مقابلات حسب الهدف: فقد تكون مهنية، علاجية، ارشادية، تشخيصية... وغيرها

بالنسبة لهذا النوع يعد من بين الادوات التي تمكن الباحث من شرح هدفه من الدراسة، مع إمكانية الحصول على إجابات من معظم المبحوثين، وتكون في الغالب معمقة ودقيقة نظرا لتوفر إمكانية توضيح الاسئلة وشرحها من قبل الباحث، بالاضافة لى إمكانية تغيير نماذج الاسئلة وفق متطلبات الموقف...

ولكن قد تحتاج الى وقت طويل ويصعب استخدامها في الدراسات التي تحتاج إلى عينات كبيرة، يبغي أن يكون الباحث مدربا على حسن استخدامها، كما يتوقف نجاحها على رغبة المبحوث في التعاون واعطاء المعلومات...وغيرها من العيوب[1].

3- **الاستبيان:** ويسمى أيضا بالاستقصاء، "وهو مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجري تسليمها باليد* تمهيدا للحصول على أجوبة السئلة الواردة فيها" وبواسطتها يمكن التوصل الى حقائق جديدة عن الموضوع أو التاكد من معلومات متعارف عليها لكنها غير مدعمة بحقائق.

ومن الافضل أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث ويسجل الملاحظات التي تثري البحث فيما بعد، وقد يضيف المجيب (المبحوث) بعض المعلومات تفيد الباحث اكثر مما كان يتوقع منه...

وهناك أنواع عديدة من الاستبيان من حيث الاسئلة:

-**الاستبيان المغلق:** تكون فيها الاجابة على الاسئلة في العادة محددة بعدد الخيارات مثل "نعم"، "لا"، أو " موافق"، "غير موافق"وعلى المجيب ان يختار من بينها الاجابة المناسبة.

-**الاستبيان المفتوح:** هذا النوع يتيح الفرصة للمستجيب على الاسئلة الواردة في الاستبانة، يعبر عن رأيه بدلا من التقيد وحصر إجابته في عدد محدود من الخيارات.

-**الاستبيان المغلق المفتوح:** تكون فيها مجموعة من الاسئلة منها مغلقة تتطلب اختيار الاجابة المناسبة لها، ومجموعة أخرى من الاسئلة مفتوحة وللمبحوثين الحرية في الاجابة...

وينبغي أن يتم التزام بقواعد الصياغة كأن تكون الاسئلة مرتبة بشكل متسلسل (متدرجة البدء بالاسهل)، وأن يعالج كل سؤال بنقطة واحدة فقط، ولا تشعر الاسئلة المبحوث بالحرج...وغيرها من القواعد.

---

[1]- للتفصيل ينظر إلى: محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص ص 101-106

* للاشارة فقد اصبحت هناك استمارات الكترونية يتم تصميمها و يستخدمها الباحثون في الحصول على معلوماتهم مع عدد كبير من المبحوثين.

D/BELGOUMRI

ومن ميزاتها أنها غير مرتفعة التكلفة، تتطلب مهارة أقل، إمكانية ايصالها لأعداد كبيرة من الناس، يسهل تحليل نتائجها، لاتحتاج لعدد كبير من الاشخاص لجمعها، ولكن من عيوبها كونها قد لا يفهم المبحوث بعض الاسئلة، كما قد لا تعود نسبة كبيرة من الاستبيانات التي ترسل عن طريق البريد الالكتروني، ولا يمكن استخدامها مع المجتمعات الأمية خاصة إذا ارسلت بالبريد، بالاضافة إلى أن الاجابة قد تكون متحيزة وغير دقيقة...[1]

04- مرحلة القراءة:

تعد القراءة كخطوة هامة وفعالة في انجاز البحث العلمي، إذ أن البحث العلمي ليس تجميعا للمعلومات وفقط، بل إن ذلك يقتضي من الباحث التفكير والتأمل وانتقاء أفضلها والتي تخدم الموضوع المستهدف، لتحقيق أهداف العلم وهو الوصول إلى الحقيقة.

✓ **أهداف القراءة:**

من بين الأهداف الأساسية للقراءة نجد:

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على مختلف جوانبه العلمية والفكرية، بواسطة الاطلاع وفهم الجوانب المتصلة بالموضوع والموجودة في الوثائق العلمية المختلفة.

- اكتساب نظام تحليلي متخصص حول موضوع البحث، أي تشكيل تصور موسع وفهم عميق عن موضوع الدراسة، وفترات التأمل والتفكير ونظام التحليل الباطني هو أساس بناء البحث عن طريق وضع الفرضيات واستخلاص النظريات والقوانين العلمية.

- اكتساب أسلوب علمي قوي من طرف الباحث يساعده في اعداد بحثه بشكل ممتاز .

- اكتساب الباحث القدرة المنطقية والعلمية والمنهجية في اعداد خطة البحث، وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية منطقية صائبة.

- اكتساب الثروة اللغوية المتخصصة، تمكنه من الصياغة العلمية السليمة والقوية للبحث، الامر الذي يزيد في القوة الجمالية والتكامل العلمي للبحث.

- تدعيم مبدأ الشجاعة الأدبية لدى الباحث وتقوي حضوره في البحث وفي مجال تخصصه، من خلال الرصيد الوافر من المعلومات والاساليب المكتسبة والفهم العميق والرصين للموضوع[2].

---

[1]- للتفصيل ينظر إلى: عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث، ط9**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022، ص ص 67-75.

[2]- ياسين جبيري، المرجع السابق، ص ص75-76.

DIBEL GOUMRI

✓**شروط القراءة:**

– أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث، والتي يحددها الباحث مسبقا عن طريق البحث الوثائقي(المكتبي أو الببليوغرافي).

– إذا شرع الباحث بقراءة اي مصدر أو مرجع: فليس من الضروري أن يقرأ جميع اجزائه بالعمق نفسه، بامكانه ان يسعين بالفهارس، ليحدد ما يتصل منها بموضوعه فيقرأه، وما لا يتصل به يهمله.

– أن يكون للباحث القدرة على الفهم والتحليل والتعليق والنقد، وهذا يتطلب أن يكون الباحث ذكيا وفطنا ذا مقدرة على تقييم الوثائق، حتى تكون قراءته فعالة ومجدية، ويجب الانتباه والتفطن أثناء القراءة لتفادي تفسير المفاهيم والافكار تفسيرا خاطئا.

– يجب أن تكون عملية القراءة منظمة ومرتبة غير عشوائية، لأن تنظيم القراءة يعني تنظيم المفاهيم والافكار المستنبطة من خلالها؛ لذا عند القراءة يفضل أن يتبع الباحث التسلسل الآتي:

– قراءة الكتب العامة، ثم الكتب المتخصصة التي لها علاقة غيرمباشرة بموضوع البحث (المراجع)؛ لأنها تعين على فهم المصادر، ثم قراءة الكتب المتخصصة التي لها صلة مباشرة بموضوع البحث (المصادر)، وهكذا يتدرج الباحث من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا متسلسلا يستطيع على ضوئه استيعاب المبادئ الكلية، ثم استيعاب المبادئ الاقل عمومية، ثم اسيعاب المبادئ الفرعية التي تشكل موضوع البحث[1].

– مثال: اذا اخذنا موضوع:

الشكلية في العقود الالكترونية هي شكل من العقود وهو احد مصادر الالتزام وبالتالي فالقراءة تكون : بالكتب العامة ككتب مصادر الالتزام، وكتب الوجيز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام في القانوني المدني، ثم العقود الالكترونية وبالنسبة للكتب المتخصصة فنجد مثلا كتاب **الشكلية في العقود الالكترونية** اي له صلة مباشرة بموضوع البحث.

– اختيار الباحث الأوقات المناسبة للقراءة والتفكير؛ فلا يقرأ وهو مجهد جسديا أو نفسيا...ففي هذه الحالة ستتأثر قدراته العقلية والذهنية، لتصبح قراءته عديمة الجدوى وبلا فائدة، وبالتالي عليه ان يحرص على تنظيم أوقاته، فيختار لقراءته الساعات التي يكون فيها اكثر نشاطا واستعدادا للفهم والاستيعاب.

– تخير امكنة هادئة لمزاولة القراءة فيه تساعد الباحث على الاستيعاب والتفكير[2].

وبالتالي فالتزام الباحث بهذه الشروط حتما سيحقق الأهداف المرجوة من هذه الخطوة والتي سبق ذكرها.

---

[1]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص145–146.

[2]– المرجع نفسه، ص146.

D/BELGOUMRI

✓ **أنواع القراءة:**

يمكن تصنيف القراءة على أساس وظيفتها إلى ثلاث أنواع:

❖ **القراءة السريعة (الكاشفة):**

تكون هذه القراءة سريعة تمهيدية خاطفة من اجل تكوين انطباع أولي واستطلاع عام لاهم الافكار التي يتضمنها المرجع[1].

وتتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها وموضوعاتها في قوائم المراجع والمصادر وكشوفات الوثائق المختلفة، كما تشمل الاطلاع على مقدمات وبعض فصول وعناوين المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع أو الخاتمة، وأهدافها هو تحديد المعلومات والموضوعات المعلقة بموضوع الدراسة، وتقييم الوثائق المجمعة من حيث ارتباطها بموضوع الدراسة والبحث وتحديد قيمتها وحيويتها في بناء البحث، كما انها تساعد في تغذية وتدعيم قائمة الوثائق المعتمدة في البحث، وتقييم سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة وترشيد عملية القراءة والتفكير[2].

❖ **القراءة العادية:**

حينما يحدد الباحث عن طريق القراءة الاستطلاعية الوثائق العلمية المتصلة بموضوع بحثه، فإنه ينتقل بعد ذلك الى مستوى آخر من القراءة أكثر عمقا وأكثر تركيزا وهي القراءة العادية، حيث تتركز على الموضوعات التي حددها بالقراءة الاستطلاعية ، ويختار بمنها الاقتباسات التي تتصل بموضوع بحثه.

❖ **القراءة المعمقة والمركزة:**

في هذا المستوى من القراءة يقرأ الباحث الابحاث وثيقة الصلة بموضوع بحثه ، وبتأن وعمق تركيز ، تسمح له بالتفكير والتحليل وتسجيل ما ينتهي اليه من الأفكار والمفاهيم في بطاقات، وتعتبر القراءة العميقة الأساس الذي يرتكز عليه البحث لانها تقود الباحث نحو المنهجية الجيدة والتحليل القيم، لهذا فهي تتطلب أبر قدر من الصرامة في الالتزام بشروط القراءة[3].

ومن جهة أخرى فهناك نوعان من القراءة المنهجية

– **أفقية (مستوية):** مضمونها قراءة الموضوعات المتجاورة قراءة متأنية بحيث ينتقل الباحث عن الانتهاء من قراءة الموضوع الأول في الكتاب إلى قراءة الموضوع الذي يليه.

هذه الطريقة تجدي في معرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة، الامر الذي يتيح للباحث القدرة على معرفة ما يجاور موضوعه الاصلي من موضوعات متشابكة ومترابطة أو متجاورة .

---

[1]– علي مراح، **منهجية التفكير القانوني (نظريا وعلميا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص97.

[2]– ياسين جبيري، المرجع السابق، ص74

[3]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص144.

D/BELGOUMRI

- **عمودية (رأسية):** هي مرحلة تلي المرحلة السابقة، وتعني قراءة أي عنصر أو جانب واحد من جوانب الموضوع في سائر المراجع، بحيث يقرأ الباحث صفحات معدودة في أي مرجع ثم يستأنف قراءته في مرجع ثان وذلك لاستيعاب سائر القضايا والمشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث، من ثم يكون بمقدور الباحث ان يفهم موضوع بحثه الفهم الأشمل ويحلله التحليل الاعمق[1].

05- مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع:

وهي عملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة. فيجب أن تخضع عملية التقسيم إلى أساس سليم وفكرة منظمة ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني أو الأهمية.... اوتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع، تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة. بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث، ثم القيام بإعطاء العنوانين الفرعية والجزئية. ((الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، الفروع، المباحث، المطالب. ثم: أولا، ثانيا، ثالثا....ثم أ ب ج...ثم 1 ، 2 ، 3))[2]

❖ **شروط وقواعد التقسيم والتبويب:**

من بين شروط التقسيم:

- الإحاطة بمختلف جوانب وأجزاء الموضوع المدروس.
- الاستفادة من خطط التقسيم والتبويب في الأبحاث الممتازة السابقة في مجال تخصص العلوم القانونية والادارية.
- الاعتماد على المنطق ومنهجية المادة العلمية في تقسيم وتبويب الموضوع.
- يجب أن تكون جوانب التقسيم والتبويب متوازنة ومتقابلة أفقيا وعموديا، فيتوازن كل قسم وباب وفصل ومبحث ومطلب مع غيره[3]. (سواء في عدد الصفحات فلا يتجاوز اي قسم (الباب، الفصل، أومبحث أو المطلب) ضعف قسم آخر، أو أن يحتوي فصل مثلا على ستة مباحث والفصل الثاني مبحثين).
- أن تكون التقسيمات موحدة: اي اذا اختار تقسيم بحثه الى ابواب فعليه أن يلتزم بذلك في كل مراحل البحث فلا يصح أن يورد الفصل الاول ثم يقسم البحث الى ابواب أو العكس (اي القسم الاول أبواب والثاني فصولا...أو العكس).

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، **قواعد البحث القانوني**، ط6، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص95.

[2]- ماثيو جدير، المرجع السابق، ص 45

[3]- أمنة سعود، **العقل الالكتروني ودوره في البحث العلمي**، مجلة أفاق العلوم،جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 02، 2016، ص ص 12-13.

DBELGOUMRI

– مناسبة التقسيمات لطول البحث، ذلك ان تقسيمات البحث الرئيسية والجزئية هي في الحقيقة افكاره الرئيسية والجزئية كاملة فرسالة الماجستير مثلا في العادة تتكون من فصول، الا اذا طالت أو تعددت جزئياتها فتجعل أقسامها قسمين أو ابواب، وتتكون اطروحة الدكتوراه من أبواب أو اقسام أو ما دون ذلك من البحوث فعادة تتكون من فصول[1] (كما هو الحال في مذكرة الماستر).

– الابتعاد وتحاشي التكرار والحشو والتداخل بين العناوين الفرعية والجزئية والعامة أثناء التقسيم.

– اعتماد خطة مرنة قابلة للتعديل ضرورة تمليها حتمية مستجدات الدراسة والعناصر المستحدثة المتوقعة وغير المتوقعة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

– تجاوز فكرة التجميع وتصنيف وتنظيم العناوين والموضوعات تجميعا فارغا من غير فائدة ترجى، ولكن التقسيم التحليلي والحي والدال هو المطلوب، وكذا العناوين والفرضيات والافكار يجب أن تكون ذات مدلول وايحاءات علمية مضبوطة[2].

وهناك ومن بين أهم الشروط التي ينبغي توافرها ليتم التقسيم بنجاح الاعتماد على مجموعة من المعايير كالمنطق العلمي والمنهجية في التقسيم بالاضافة الى المرونة وقابلية التعديل كضرورة تمليها حتمية مستجدات الدراسة والعناصر المستحدثة المتوقعة وغير المتوقعة والمتعلقة بموضوع الدراسة.

✓ **<u>أطر وقوالب التقسيم والتبويب:</u>**

ونعني بالأطر والقوالب تحديد تفريعات البحث الافقية والعمودية من: أجزاء، وأقسام، أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع،... ما يشار اليه، أن اختيار الاجزاء، الاقسام، أو الابواب يتحكم فيه حجم وكمية ونوعية الدراسة والبحث من حيث الضخامة والصغر، الطول والقصر، الاتساع والضيق، كما يتحكم في ذلك عدد تقسيمات وعدد عناصر وهيكل التقسيم المتوصل اليه أثناء عملية تفتيت البحث أفقيا وعموديا[3].

---

[1]– للتفصيل ينظر إلى: على مراح، المرجع السابق، ص ص 122–123.

[2]– ياسين جبيري، المرجع السابق، ص 81.

[3]–المرجع نفسه، ص ص 83–84.

D/BELGOUMRI

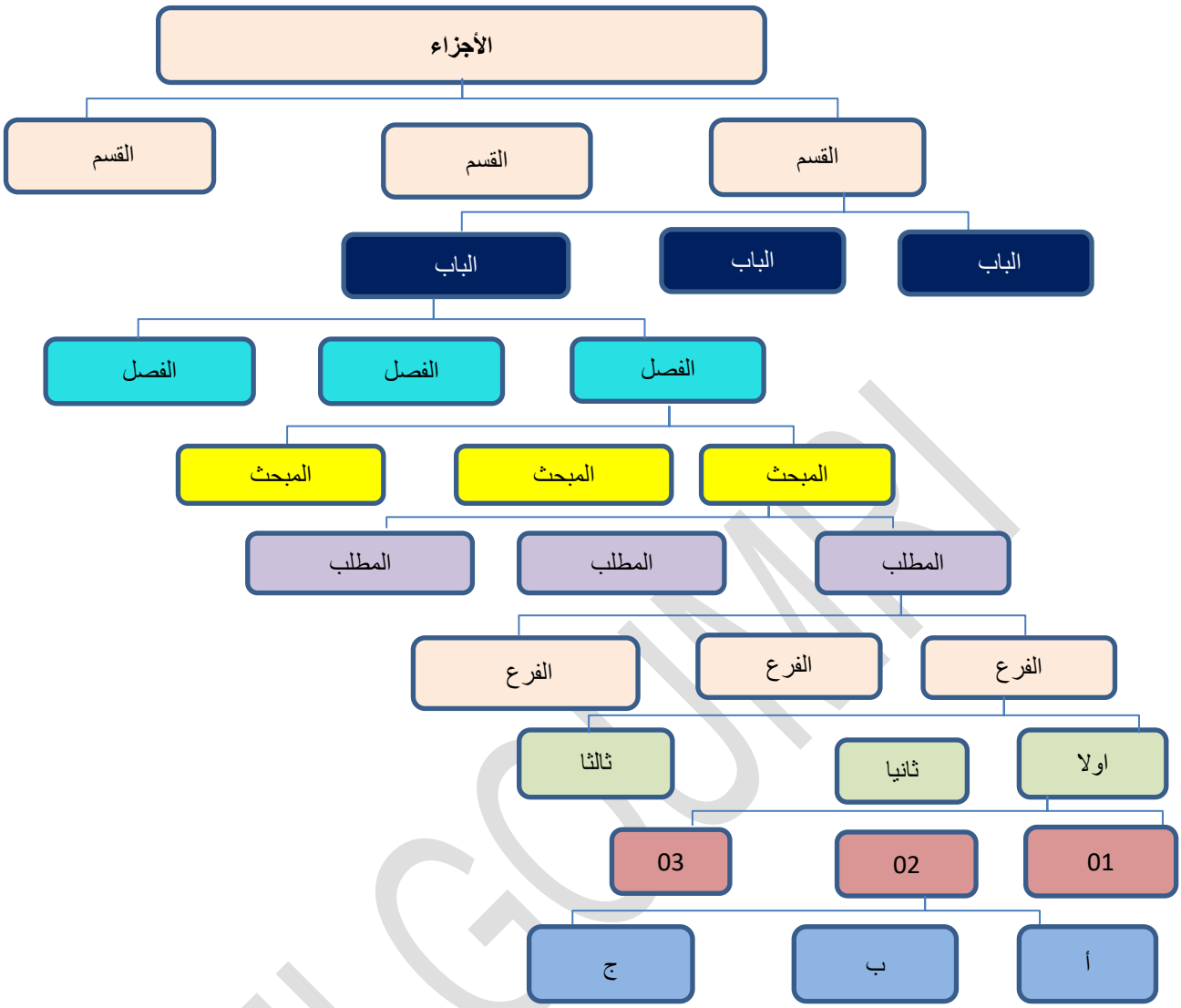

وللاشارة فان التقسيم يخضع لطبيعة الموضوع المطروح للبحث والمناقشة، ويصعب تحديد تقسيم معين من الناحية النظرية، إلا ان الباحثين يذهبون إلى تصنيف التقسيم (أو التصميم) إلى تقسيم انجلوسكسوني وآخر لاتيني.

حيث يتسم **التصميم الأنجلوسكسوني**، بكونه لا يراعي التوازن كما هو الشأن في التقسيم اللاتيني، إذ يكون تقسيمه متتابعا ومتتاليا إلى عناصر كبيرة دون أن يتم تفريع وتجزيء هذه العناصر الكبيرة إلى فروع أو أجزاء، وفي هذا الإطار فإن الباحثون الذين يستعينون ويعتمدون على هذا النوع من التصميم يقسمون أبحاثهم إلى أبواب أو فصول متتابعة ومتتالية دون حصرها في عدد معين (خمسة أبواب أو فصول أو سبعة...إلخ).

أما االتقسيم أو **التصميم اللاتيني** فيقتضي تقسيما منطقيا وهو يستند على أسس ومعايير علمية وموضوعية ومنطقية باعطاء عنوان لكل فكرة او موضوع أساسي أو ثانوي، أصلي أو فرعي، عام أو خاص، كلي أو جزئي، بحيث يوحي العنوان بمحتواه، وذلك بوضعه في قالب أو اطار من أطر وقوالب التقسيم والتبويب، مع ايجاد الرابطة المنطقية بين الفكرة الواحدة وفروعها وصولا الى ايجاد رابطة منطقية بين كافة أفكار البحث.

DBELGOUMI

وحسب الباحثين فإن هذا التقسيم أو التصميم يتسم بالبساطة والوضوح والدقة والتعميم في مناقشة وتحليل أفكار البحث، وغالبا ما يعتمد الباحث القانوني التقسيم الثنائي بحيث يصلح لدراسة أغلب المؤسسات القانونية والتي تتراوح فكرتها الإجتماعية في محاولة التوفيق بين قطبين متقابلين، كأن يقسم موضوع البحث إلى شقين أو محورين يخصص الأول مثلا للشروط الموضوعية، ويخصص الثاني للشروط الشكلية، غير أنه استثناء يمكن للباحث في تصميمه أن يقسم موضوع البحث لى ثلاثة أو اربعة أجزاء أو أقسام[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث عندما يضع تقسيمات لبحثه يجب:

- أن تكون العناوين متسلسلة تسلسلا منطقيا.
- أن يتفرع كل عنوان من العنوان السابق عليه ويؤدي إلى العنوان التالي له، كما يجب أن يكون هناك تناسق وتناغم بين عناوين التقسيمات الأصلية والفرعية.
- يجب أن تكون عناوين تقسيمات البحث مختصرة فلا يجوز استخدام عناوين طويلة ومفصلة وإنما تستخدم عبارات موجزة ودالة بوضوح على معناها.
- يجب أن يكون هناك توازن بين التقسيمات المختلفة للبحث فلا يجوز أن يتوسع الباحث في قسم على حساب قسم آخر قدر الإمكان[2].

06- <u>مرحلة تخزين المعلومات وتدوينها:</u>

يتم جمع المعلومات وتخزينها حسب ترتيب أطر وقوالب البحث التي اتبعت في التقسيم، وكما ان التخزين يتم بعدة أساليب من بينها:

✓ **أسلوب البطاقات:** ويعتمد على إعداد بطاقات صغيرة أو متوسطة الحجم معدة مسبقا يتم اقتنائها من المكتبات، أو يتم اعدادها من طرف الباحث بنفسه من ورق جيد*، ثم تعد بالترتيب طبقا لعناوين وأقسام البحث، ويشترط في البطاقات ان تكون ذات أحجام متساوية، والكتابة عليها تكون على وجه واحد فقط، مع وضع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص.

وللإشارة هنا يجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودار الإصدار والنشر، رقم الطبعة، تاريخها، ورقم الصفحة أو الصفحات.

---

[1]- مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص ص 94-95.

[2]- صالح ابراهيم المتيوتي، **أصول البحث العلمي القانوني**، مجلة الفقه والقانون، جامعة البحرين، ص ص 11-12.

*للاشارة هناك العديد من النماذج التي يتبعها الباحث في تقسيمه للبطاقة، ويمكن صنع هذه البطاقات من الورق المقوى بشرط ان تكون بمقاس موحد وذلك حسب رغبة الباحث، وقد تشترى جاهزة وبألوان مختلفة بحيث يخصص لكل قسم أو باب من البحث لونا معينا.

D/BELGOUMRI

ويتصف هذا الاسلوب بالدقة والتعقيد والصعوبة في الاستعمال قياسا بباقي الأساليب[1].

بطاقة جمع المعلومات من مرجع:

اسم المؤلف:		عنوان الكتاب:		
دار النشر:	الطبعة:	بلد النشر	سنة النشر	الصفحة(من... الى ..)
		موضوع البطاقة:		
المادة المقتبسة:				
ملاحظات الباحث:				

المصدر: إعداد الاستاذة

أسلوب الملفات: يستخدم الباحث هذا الأسلوب لغرض حفظ الأوراق والمحافظة عليها من التلف أو الضياع، ويمكن أن يستخدم ملف واحد لتجميع سائر الأوراق، هذا الأسلوب يلائم البحوث الصغيرة أو المتوسطة الحجم، ومن جهة أخرى يمكن تخصيص عدة ملفات للبحث كأن يخصص لكل مبحث أو فصل ملفا مستقلا، وهذه الطريقة تساعد على فرز الأوراق وتوزعها على مجموعات متجانسة فكل مجموعة يحويها ملف واحد[2].

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الميزات منه:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.
- ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.
- المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل أو يغير أو يضيف في المعلومات.
- سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث، لما تم جمعه من المعلوما والأفكار[3].

هي ملفات تستخدم لحفظ وترتيب ما تم جمعه من معلومات

[1]– ياسين جبيري، المرجع السابق، ص ص86-87.

[2]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص75.

[3]– ياسين جبيري، المرجع السابق، ص87.

✓ **النظام الآلي:** يستخدم الباحث هنا الحاسوب في الكتابة والتخزين وميزة هذا الأسلوب العلمي انه يهتم بحفظ المعلومات بعد تخزينها دون أن تتعرض للضياع أو الفقدان أو التلف بحكم العوامل الطبيعية كالرطوبة، الحرارة العالية التي تتلف بعض الأوراق أو تشوه بعض الأسطر المكتوبة، وميزة هذا النظام أن الباحث يستطيع شطب بعض المعلومات أو الإضافة عليها بسهولة ويسر بعكس الكتابة في الصفحة[1].

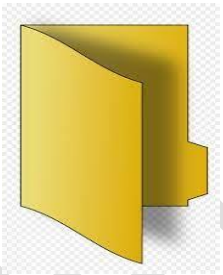

مجلد لحفظ مجموعة من الملفات

ملف

07-مرحلة الكتابة:

تعد هذه المرحل آخر مراحل البحث العلمي فبعد جمع المعلومات وترتيبها وتبويبها، بالاضافة الى التحليل والمناقشة التي يقتضيها البحث، تاتي مرحلة ترتيب هذه المعلومات في شكل عناصر واخراجها في صورة علمية ممنهجة وواضحة للقارئ لاقناعه بما قدمه في بحثه.

ولهذه المرحلة أهداف ومقومات من بينها:

✓ **أهداف كتابة البحث العلمي:**

من بين الاهداف الأساسية للكتابة:

- الإعلان عن نتائج البحث بطريقة علمية منهجية ودقيقة وعن مجهودات وكيفيات والمجهودات المبذولة من أجل إعداد البحث والنتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة البحث العلمي لا تستهدف التشويق أو المتعة التي تحدثها القصص والروايات العالمية مثلا، بقدر ما تستهدف الإعلام العلمي عن نتائج البحث التي قام بها الباحث العلمي.

- عرض وإعلان أراء وأفكار الباحث الشخصية: تستهدف هذه المرحلة تضمين البحث آراء الباحث الشخصية مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية والعلمية بضوابط منهجية دقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث العلمي وابداعه في حقل دراسته[2].

✓ **مقومات كتابة البحث:**

هناك مجموعة من المقومات والأسس التي تقوم عليها مرحلة الكتابة في البحث العلمي:

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص ص76-77.

[2]- ياسين جبيري، المرجع السابق، ص ص91-92.

D/BELGOUMRI

- **تحديد المنهج العلمي:**

من المقومات الاساسية لهذه المرحلة تطبيق منهج أو أكثر من مناهج البحث العلمي، والالتزام الصارم بمبادئها وأدواتها حتى يصل ببحثه العلمي إلى النتائج العلمية الصحيحة واليقينية واكتساء مرحلة الصياغة نوعا من الدقة والوضوح سواء من حيث التحليل أو التركيب أو الصايغة في أجزاء البحث المختلفة[1].

ويتضح هنا أنه ليس من الضرورة أن يتبع الباحث منهج واحدا في دراسته، فيمكن أن يتبع منهجا أساسيا ومنهج أو أكثر تكون مدعمة، وهذا يتوقف على نوع وخصائص الموضوع محل الدراسة .

- **أسلوب الكتابة العلمية:**

بالاضافة إلى وجوب الوضوح والدقة والابتعاد عن العموميات يجب أن يكون الاسلوب علميا دالا وذلك لا يتحقق إلا بسلامة اللغة المتخصصة[2]، حيث ينبغي استعمال مصطلحات تتفق مع طبيعة الموضوع ومع تخصص الباحث، فمثلا اذا كان الباحث في مجال الحقوق أو العلوم القانونية فهو معني باستعمال لغة قانونية سليمة واحترام دلالات مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالتخصص وموضوع البحث وعدم الخلط بينها كمصطلح الفسخ والذي يعني البطلان، والتعسف للدلالة على مصطلح الظلم[3].

كما أن عرض الافكار يكون متسلسلا والابتعاد عن الاسلوب المعقد والغامض وتفادي التكرار والحشو والمبالغة والتناقض، اذ ينبغي على الباحث الالتزام بالدقة والوضوح في عرضه، كما أن الاسلوب ينبغي أن يكون مؤثرا إذ يرتكز بصفة أساسية على قوة الدليل والحجة في اقناع القارئ وشده الى الرأي المعروض وكذلك بجمع معلومات وحقائق وأفكار لم تكن معروفة أو مدروسة من قبل أو الى تجميع حقائق علمية كانت متناثرة واخراجها بشكل جديد[4].

<u>ملاحظة:</u>

ومن جهة أخرى ينبغي مراعاة العلامات الاملائية للوقف والترقيم كالنقطة المفردة (.)، النقطتان الرأسيتان (:)، الفاصلة(،)، الفاصلة المنقوطة(؛)، علامات الاستفهام(؟)،...*

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 93-94، بتصرف.

[2]- ينظر إلى: إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 241.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 160.

[4]- يتظر إلى: ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص241.

*كثيرة هي العلامات لكل واحدة منها موضعها المناسب، للتفصيل ينظر الى محمد سران على المحمودي، المرجع السابق، ص ص 104-105؛ صالح طاليس، المرجع السابق، ص ص 184-187؛ عبد المنعم نعيي، المرجع السابق، ص ص 162-165.

D/BELGOUMRI

- **ظهور شخصية الباحث:**

ويتجلى ذلك من خلال إبراز آرائه الخاصة وأحكامه الشخصية على الوقائع والأحداث، وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين ونقلها دون تمحيص أو دراسة، كما تتضح لنا من خلال تعليقاته وتحليلاته الأصيلة، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة[1].

- **التقيد بقواعد الاقتباس:**

1- الاقتباس:

هو استشهاد الباحث بما قاله بعض الكتاب حول موضوعه، سواء أكان ذلك بقصد تدعيم حججه وموقفه أو لإظهار وجهة نظر مخالفة لرأيه، ولكن في كلتا الحالتين لابد من الإشارة إلى المصدر والاعتراف بأن صاحب هذه الفكرة هو الباحث الفلاني في كتابه أو دراسته كذا، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث ان يثبت نزاهته وكفاءته العلمية، لانه أفاد القارئ بوجهة نظر مفكر آخر حول الموضوع، واعطاء المصدر الذي يمكن أن يستعين به، وبالتالي؛ أن يتأكد مما اذا كانت المعلومات منقولة بصدق ونزاهة، أم أنها مشوهة[2].

وهناك من يرى أنه يقصد به شكل الاستعانة بالمصادر والمرجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، كما أنه بمثابة الاستشهاد بأفكار وأراء الاخرين، المتعلقة بموضوع البحث، وينسجم الاقتباس مع طبيعة التراكمية للبحث العلمي، حيث تتولد المعرفة الانسانية وتنمو وتتكاثر وتنتشر من خلال جهود متواصلة ومترابطة يبذلها الباحثون، وبالتالي فالاقتباس يعزز التواصل والاستمرارية وبالبناء التكاملي للمعرفة والعلم[3].

و حسب التعريفين يتضح ان الاقتباس له أهمية في البحث العلمي فهو يعني الاستناد أو الاستعانة بآراء باحثين آخرين حول موضوع معين لتحقيق أهداف محددة، ولكن ينبغي الاشارة إلى أصحاب هذه المعلومات وفق معايير وشروط وقواعد لابد من الالتزام بها عندما يلجأ الباحث إلى أي نوع من من أنواع الاقتباس، والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

✓ **<u>الاقتباس الحرفي:</u>** أو المباشر هوعبارة عن نقل حرفي للمعلومة او معلومات مدد، في ضوء اهميتها للباحث، وحاجته لان يظهرها بشكلها الاصلي ويشترط الالتفات الى عدد من الاعتبارات المهمة في هذا النوع[4]، وهناك بعض القواعد التي يتوجب اتباعها هنا:

---

[1]- ماثيو جدير، المرجع السابق، ص 56.

[2]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص152.

[3]- مصطفى ربحي عليان، المرجع السابق، ص ص291-292.

[4]- سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 213.

D/BELGOUMRI

- يتم دمج المادة المقتبسة مع متن البحث اذا لم تزد المادة المقتبسة على عدد محدد من الاسطر (هناك اختلاف بين الباحثين في العدد)* فيتم فصل المادة المقتبسة عن متن البحث حيث تظهر في وسط الصفة ويزيد الباحث هوامش المادة المقتبسة، كما يتم تقليص المسافة بين الاسطر حيث تظهر قريبة من بعضها البعض كما في الشكل[1].

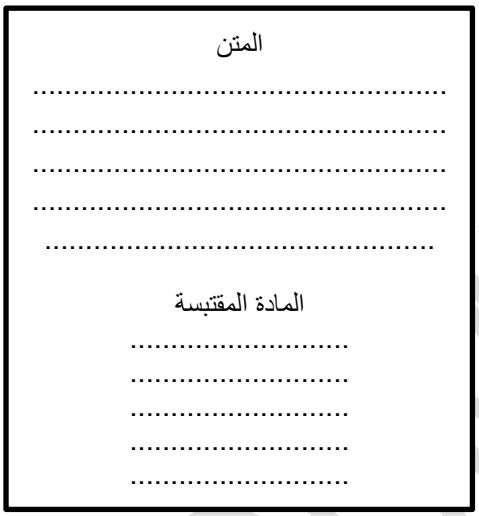

الشكل: طريقة وضع المادة المقتبسة اذا زادت عن عدد الاسطر المحددة

- عدم التصرف والتغيير في اية عبارة، أو كلمة، أو اشارة وردت في البيانات والمعلومات المتوفرة في أصل المادة المقتبس منها.

- حجم الاقتباس يكون في العادة محدودا، أي استخدام عبارات أوجمل أو مقاطع مددة بعدد معقول من الاسطر.

- تستخدم اشارة التنصيص في بداية ونهاية البيانات المقتبسة"...."

- يكون اللجوء الى اسلوب الاقتباس من مصدر محدد بدافع كون نص المعلومات المقتبسة ذا أهمية خاصة للباحث[2].

✓ **<u>الاقتباس المتقطع:</u>** في حالة كون المادة المقتبسة طويلة وعدم حاجة الباحث إلى اظهار كامل هذه المادة فيتم في هذه الحالة حذف بعض الأجزاء منها (التي لا تخدم العنصر أو الموضوع)....[3] وهناك يوضع مكان ما حذف ثلاث نقاط ...

---

* هناك اختلاف بين الباحثين إذ يرى البعض ان لايزيد عن اربعة أسطر وهنك من يذهب الى خمسة اسطر أو ستة أسطر، راجع صالح طليس، ص بوحوش، ابراهيم ابراش ، المرجع السابق، ص 285؛ ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص 293

[1]- محمد عبيدات عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 166.

[2]- سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 213.

[3]- محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص167.

DIBELGOUMRI

ففي حالة حذف كلمة أو كلمات أو جمل من النص المقتبس توضع محلها ثلاثة نقاط متتالية(...) لتدل على وجود حذف وفي حالة وجود فاصلة قبل أو بعد المادة المقتبسة توضع أيضا، أما اذا كانت المادة المحذوفة من الاقتباس تقع في نهاية جملة او فقرة، فتضاف نقطة رابعة إلى ثلاثة نقاط لتدل على النهاية (....).

وفي حالة اضافة كلمة أوجملة أو رقم يوضع ما يضاف بين قوسين ...ليعرف أن ما بينهما ليس من جزء النص الاصلي. [1]

✓ **الاقتباس غير المباشر:** فهو عبارة عن استفادة الباحث من فكرة أو معلومة محددة، واستشهاده بها بعد أن يعيد صياغتها واختصارها بأسلوبه، يث يجري بعض التغييرات التي يراها مناسبة، لغويا أو تعبيريا (من ناحية الاخطاء، أو الصياغة) بشرط أن يحافظ على معنى ومغزى البيانات المستشهد بها[2].

02-التوثيق أو التهميش:

قبل التطرق الى طرق الاتوثيق أو الاسناد أو التهميش ينبغي تعريف الهامش أولا:

2-1- تعريف الهامش:

هو ما يورده الباحث خارج النص الأصلي أما لذكر مصدر المعلومات (الوقائع والأفكار) الواردة في المتن، أو للاحالة الى جزء آخر من البحث نفسه، أو لتكملة ما يأتي في المتن بشرح أو تعليق[3].

2-2- أنواع الهوامش:

وهناك ثلاث أنواع من الهوامش في البحث العلمي:

أ- هوامش المراجع: الغرض من تدوين المراجع في الهامش تحقيق هدفين:

- ذكر مصدر المعلومات (المعلومات والوقائع) التي يوردها الباحث بحيث يتمكن القارئ من الرجوع اليها ان شاء، إما طلبا للمزيد من المعلومات، أو للتأكد من صحتها أو من امكانية اتساقها مع التفسير الذي ذهب إليه الباحث.

- تحرير الباحث من مسؤولية المعلومات والافكار التي يوردها ونسبتها إلى صاحبها الحقيقي، وفي نفس الوقت نسبة الفضل اليه بعدم ادعاء جهود الأخرين (الامانة العلمية).

وبالنسبة للبيانات التي يجب أن يحويها هوامش المراجع يكون ذلك باحتوائها كل المعلومات الأساسية المتعلقة بالمراجع بشكل جلي لا يعسر مهمة القارئ فيجب أن ترد في الهامش كل المعلومات الخاصة بمرجع

---

[1]- ابراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 285.

[2]- سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 213.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص 129.

D/BEL GOUMRI

ما مثلما تدون عند إعداد قائمة المراجع تدون عند إعداد قائمة المراجع الأولية، مع ملاحظة عدم تدوين صفحات الكتاب أو المقال، بل يسجل بدلا منها رقم الصفحة أو الصفحات التي تعلق بها الهامش.[1]

ب- الهوامش المفسرة للمتن:

قد يلجأ الباحث إلى الإستعانة بهذا النوع من الهوامش في حالة ما إذا كانت أمور في النص أو المتن غامضة وتحتاج إلى تفسير، ولا يمكن وضع التفسير في النص خوفا من الإخلال بالسياق العام للنص، فيقوم الباحث بوضع التفسير في الهامش، وقد يكون التفسير مرتبط بواقعة معينة مهمة أو بشخصية تاريخية مهمة، ويشترط في هذا النوع من الهوامش الإيجاز والإختصار.

ج- هوامش الإحالة: أحيانا قد يلجأ الباحث إلى ذكر وتناول فكرة محددة معينة مرتين في موضوعين مختلفين في نفس البحث، ومن ثم يضطر إلى الاكتفاء بمعالجة الموضوع بتفصيل في جهة واحدة ثم يحيل إلى هذه المعالجة تجنبا لعلمية التكرار والاعادة ويستخدم الباحث الهامش للاحالة على الفكرة السابقة أو اللاحقة التي تتضمن التفاصيل والتوضيحات.[2]

ويتضح هنا ان الاقتباس لا يكون عشوائيا كما انه يخضع لقواعد الاسناد والتوثيق.

2-3- قواعد الاسناد والتوثيق أو التهميش

قبل التطرق الى قواعد التوثيق والتهميش نشير إلى أنه ليس من السهل إنجاز هذه الخطوة الهامة في مجال البحث العلمي نظرا لتعدد الآراء التي يواجهها الباحث، وحيرته في اختيار الطريقة المناسبة لذلك، إذ من المتعارف عليه وجود مدارس متعددة وضعت قواعد التهميش أو الاسناد والتوثيق في العلوم الانسانية عموما وحتى الجامعات على المستوى الدولي وحتى الوطني أوجدت فيما بعد طرق وأساليب خاصة بها للتوثيق تختلف من حيث ترتيب المعلومات الخاصة بالمصادر والمراجع المقتبس منها، أو من ناحية وضع الفاصلة أو نقطتين راسيتين أمام اسم المؤلف وبلد النشر ...، ولكن الهدف يبقى نفسه وهو التزام الباحث بالنزاهة وتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية والتي وصفت من الناحية القانونية بالجريمة وقدحددت لها عقوبتها.

وسيتم التطرق الى الاختلافات فيما يتعلق بالتهميش، ويبقى المهم في الامر هو ذكر جميع معلومات المراجع، واتباع طريقة واحدة منذ بداية البحث إلى نهايته أما طريقة الترتيب فتختلف باختلاف المدرسة المتبعة من طرف الباحثين.

وبما أننا نجد هذا الاختلاف حتى بين الاساتذة في جامعة واحدة يستحسن التشاور مع الاستاذ المشرف على طريقة الترتيب التي يفضلونها.

بالنسبة للقرآن والحديث يصنفان على رأس قائمة المصادر والمراجع ويتم توثيقهما كما يلي:

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 130-131.

[2]- أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص168.

D/BELGOUMRI

- **القرآن الكريم:**

السورة، رقم الآية[1].

مثال:

سورة الملك، الآية 25.

- **الكتب:**

أولا: باللغة العربية:

سنعرض طريقتين للتوثيق:

01 – اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، بلد النشر: دار النشر، تاريخ النشر، ص... [2]

طلال أحمد عبد الحميد، النظام القانوني لأموال الدولة الخاصة*، ط1، عمان: دار الثقافة، دون سنة نشر، ص...

أو:

02– اسم المؤلف**، **عنوان الكتاب**، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، تاريخ النشر، ص... [3]

ما هو ملاحظ هو اختلاف في موضع **دار النشر وبلده**، كما أن عنوان الكتاب قد يتم وضع تحته سطر أو كتابته بالخط العريض الغامق، وبالنسبة لتاريخ النشر اذا لم يرد في المرجع فيشير الباحث في الهامش الى عدم وجوده (باستخدام مختصر يدل على ذلك)كما في المثال:

طلال أحمد عبد الحميد، **النظام القانوني لأموال الدولة الخاصة**، ط1، دار الثقافة، عمان، دون سنة نشر، ص...

- ✓ **إذا كان المرجع مترجم:**

– اسم المؤلف الأصلي، **عنوان الكتاب**، ترجمة: اسم المؤلف المترجم، الطبعة، دار النشر، البلد، تاريخ النشر، ص...[4]

مثال: فريديريك باستيا، **القانون**، ترجمة منبر الحرية، ط1، منبر الحرية، الاردن، 2012، ص...

- ✓ **إذا كان مؤلفين للكتاب نكتب اسم كلا المؤلفين**[5].

---

[1]- رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2008، ص 219.

[2]- ينظر إلى: أبراش ابراهيم، المرجع السابق، ص 289؛ صالح طاليس، المرجع السابق، ص180؛ محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص 241-242.

*يستخدم الباحث خط تحت العنوان خاصة اذا كان يدون بحثه بخط يده.

**بالنسبة للالقاب العلمية للمؤلفين، فيتم ذكر الاسماء مجردة من أي صفة في التهميش فتحذف كلمة دكتور، الاستاذ، المستشار... ، باستثناء الملاحظات التي تذكر في هوامش الصفحات والمتعلق بالمقابلات الشخصية للافراد، راجع عامر ابراهيم قنديلجي، المرجع السابق، ص 299.

[3]- راجع عبد القادر الشيخلي، ص 136؛ علي مراح، المرجع السابق، ص 131.

[4]- بوحوش عمار، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 162.

[5]- راجع محمد سرحان على المحمودي، المرجع السابق، ص 245.

D/BELGOUMRI

– اسم المؤلف الأول، اسم المؤلف الثاني، **عنوان الكتاب**، الطبعة، دار النشر، بلد النشر، تاريخ النشر، ص...

✓ **إذا كان ثلاث مؤلفين للكتاب الواحد:**

يكتب اسماء المؤلفين الثلاثة حسب الترتيب على غلاف الكتاب، ثم نكمل باقي المعلومات الخاصة بالكتاب بنفس الترتيب المتبع من البداية[1].

✓ **إذا كان أكثر من ثلاثة مؤلفين:**

نكتفي بكتابة اسم مؤلف واحد فقط ونضع كلمة وآخرون، ونواصل كتابة المعلومات بشكل عادي، مع ذكر كامل الاسماء في قائمة المراجع.[2]

ملاحظات:

عند الاقتباس سواء حرفيا أو بالمعنى من مختلف المراجع يمكن للباحث الاستعانة ببعض المصطلحات مثل: **راجع – بتصرف –ينظر إلى (أنظر):**

– في حالة الاقتباس الحرفي مع التصرف:

اذا اقتبس الباحث نصا وكانت فكرته مطروقة في أكثر من مرجع: فينبغي الإشارة إليها بعد توثيقها من المرجع الأول الذي اقتبست منه الفكرة، على أن تسبق المراجع الأخرى بكلمة أنظر (ينظر إلى) أو راجع ثم يفصل بين كل من المراجع الثانوية بفاصلة منقوطة (؛).

ويلجأ الباحث في بعض الأحيان إلى التصرف في النص المقتبس، لضرورة يقتضيها البحث أو سلامة المعنى الذي يريده الباحث، أو أنه يرغب في عرض الفكرة بطريقة أفضل، ولا يعني هذا التصرف مشابه للاقتباس بالمعنى، لأنه ليس بأسلوب الباحث وإنما بتصرفه ضمن حدود أصحاب الكتاب الاصل، فقد يكون التصرف في ابدال كلمة بكلمة، أو تقديم جملة وتأخير أخرى، و ما شابه ذلك، ولا يجوز استخدام عبارة بتصرف في الاقتباس بالمعنى، ولا يمكن استخدامها مع أنظر، أو راجع لان في ذلك تناقض في مدلولاتها[3].

مثال:

في حالة أخذ معلومات من المرجع (4 صفحات) وتم تلخيصها وصياغتها بأسلوب الباحث نقوم بعملية التهميش بطريقة عادية لكن في الأخير وبعد ذكر الصفحات التي تم الاقتباس منها نضع كلمة بتصرف.

فاضلي ادريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 116– 118 بتصرف.

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص 132.

[2] - محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص 172

[3]– فاروق السامرائي، **المنهج الحديث للبحث في العلوم الانسانية**، ط1، دار الفرقان، الاردن، 1996، ص ص 97–98، بتصرف.

D/BELGOUMRI

- **حالات استخدام راجع و ينظر إلى* (أنظر) (في حالة الاقتباس غير الحرفي أي بالمعنى):**

عموما إذا اقتبست الفكرة من مؤلف آخر فتتم الاشارة بعبارة نقلا عن.....ونكمل المعلومات، أو يتم وضع عبارة انظر– راجع[1]. وبالتالي هي مصطلحات لها دلالتها في التهميش.

فعندما يقتبس الباحث فكرة أو نصا بمعناه، لا يحصره بين علامتي تنصيص، وانما يضع الرقم التسلسلي بعد نهاية الكلام ويشير في الحاشية بعد الرقم بعبارة أنظر (ينظر إلى) أو راجع.

وبعض الباحثين يرى التفريق بين مدلول كلمتي انظر (ينظر إلى) وراجع يكون كما يلي:

- انظر(ينظر إلى) تستخدم عندما يكون الاقتباس بالمعنى من نفس المرجع.
- إذا اقتبس معنى لفكرة ما من أكثر من مرجع يكون توثيقه بوضع أنظر (ينظر إلى): نذكر المراجع المعنية تباعا.
- راجع تستخدم عندما تكون الفكرة من الباحث ويوجد ما يشابهها أو يكملها أو يعززها في المراجع الاخرى[2].

ثانيا: تهميش المراجع باللغة الفرنسية أو الانجليزية فيتبع الترتيب نفسه الخاص باللغة العربية من حيث المعلومات التي يتم اظهارها ومن حيث الترتيب[3]:

مثال بالنسبة للكتب نضع الترتيب التالي::

Auteur, titre de l'ouvrage, tomaison, édition, lieu d'édition, éditeur commercial, année de publication, nombre de page.

Ex : Georges Ripert, traité élémentaire du droit commercial, tome2,10ème édition, paris, L.G.D.J , 1986, p…

- **استخدام المرجع للمرة الثانية:** تكون له صيغتان:

إذا استخدمنا مرجع مرتين وكان بين الاستخدام الأول والثاني مرجع آخر فيكون التهميش كالتالي:

اسم المؤلف، **المرجع السابق**[4] أو **مرجع سبق ذكره**، ص... (اختيار إحدى الصيغتين)

مثال:

---

* هناك من يفضل استخدام ينظر إلى بدلا من انظر وهذا من الناحية اللغوية كون هذه الاخيرة تحمل معنى الامر لذا يفضلون تجنبها.

[1]– صالح طاليس، المرجع السابق، ص 181

[2]– فاروق السامرائي، المرجع السابق، ص ص 99–100، بتصرف.

[3] - راجع محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص177

[4]- ينظر إلى: علي مراح، المرجع السابق، ص 133.؛ ابراش ابراهيم، المرجع السابق، ص 290؛ عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، 169.

D/BELGOUMRI

الطعن بطريق المعارضة في الحكم الغيابي لا ينتج اثره القانوني في اعادة نظر الدعوى بمجرد التقرير به، وانما يتوقف اثره القانوني على شرط واقف هو حضور المعارض في الجلسة المحددة لنظرها، فإذا لم يتحقق الشرط بحضوره اعتبرت المعارضة كأن لم تكن.[1]

في مصر أيضا اذا حضر المعارض الجلسة المقررة لنظر معارضته وجب على المحكمة ان تفصل في الدعوى حتى ولو تغيب في الجلسات اللاحقة[2].

اذا كانت المعارضة مقبولة من الناحية الشكلية وتغيب المعارض عن الجلسة المحددة لينظر معارضته فإنه على المحكمة أن تتأكد من تبليغ المحكوم عليه لشخصه أو لمحل إقامته والجلسة الاولى المحدد لنظر معارضته أولا، ثم تتأكد من أن لا يكون تغيب المعارض بسبب عذر قهري، فإذا ثبت لها ذلك قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن[3].

---

[1] أحمد شوقي أبو خطوة، الاحكام الجنائية الغيابية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 146.

[2] فوزية عبد الستار، قانون الاجراءات الجنائية وفقا لأخر التعديلات، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص716.

[3] أحمد شوقي أبو خطوة، المرجع السابق، ص 144. (أو بدل من المرجع السابق يمكن كتابة مرجع سابق، أو مرجع سبق ذكره).

في حالة اللغة الفرنسية: يكتب تهميش المرجع للمرة الثانية بالصيغة التالية:

Auteur, op,cit, p[1]... (هي اختصار للمرجع السابق)

- **في حالة استخدام المرجع لمرتين متتاليتين** دون أن يفصل بين الاستخدامين مرجع آخر كما يلي:

يكتفي الباحث بكتابة **المرجع نفسه أو نفس المرجع، ص...** [2]

مثال:

تعريف السوق: ذلك الفضاء الذي تلتقي فيه العروض والطلبات أو الخدمات القابلة للاستبدال والتي تعتبر لدى المشترون بدائل فيما بينها، وغير بديلة مع غيرها من الخدمات والمواد الأخرى المعروضة وعليه فالعنصر الأساسي في تعريف السوق هو معيار المبادلة، بمعنى آخر فإن مدى قابلية السلع أو الخدمات للاستبدال يكتسي أهمية قصوى في تحديد هذه السوق[1].

---

[1]- ابراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 290، عبد المنعم نعيمي ، المرجع السابق، 169.

[2]- عمار بوضياف، **المرجع في كتابة البحوث القانونية**، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 129؛ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 187.

D/BELGOUMRI

من خلال التعريف فإن الاستبدال يعد شرطا أساسيا يحدد مدى أهمية السوق وذلك من خلال قابلية مبادلة السلع والخدمات، ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا العامل الاساسي فقد وضع كأحد معايير تحديد السوق.

معايير تحديد السوق:

أ/ معيار المبادلة:

إن قياس مقدار المنافسة الواقعة أو المحتملة يسمح بدوره بقياس حجم وسلطة الهيمنة بالنسبة لمؤسسة ما ويعتبر معيار المبادلة العامل المشترك بين العرض والطلب، بحيث يقتضي هذا الاخير البحث عن امكانية استبدال منتوج معين بمنتوج آخر اذا كان سعره في ارتفاع[2].

(ما هو موضوع بالخط العريض هو تعليق للباحث (مثلا انا أو انت) وليس لمؤلف المرجع)

[1]- تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، د/ط، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 212.

[2]-المرجع نفسه أو نفس المرجع ، ص213.

باللغة الفرنسة يكتب نفس المرجع أو المرجع نفسه بالصيغة التالية:

Ibid[1], p,.

اذا استخدم الباحث أكثر من مرجع لمؤلف واحد نكتب الاشارة في المرة الأولى كاملة (التهميش في المرة الأولى يكون كاملا)، وفي المرة الثانية يكتفي بذكر.

- اسم المؤلف، عنوان المرجع، مرجع سابق، رقم الصفحة.[2]

- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

اسم المؤلف(صاحب الرسالة أو الأطروحة)، عنوان البحث المقدم، بيان طبيعة البحث (رسالة لنيل شهادة الماجستير أو أطروحة دكتوراه)، التخصص، الكلية والجامعة، البلد، تاريخ المناقشة، رقم الصفحة[3].

مثال:

بوجادي عمر، **القضاء الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 13 جويلية 2011، ص ...

صالحي نجاة، **الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص

---

[1]- ابراش ابراهيم ، المرجع السابق، ص 290.

[2]- ميادة عبد القادر اسماعيل، المرجع السابق، ص ص 190-191.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص 137-138،

D/BELGOUMRI

- **المقالات والمداخلات**

حتى تتضح الرؤية للطالب فإن هناك فرق بين المقال والمداخلة ، فالمقال هو بحث يقدم ويتم نشره في المجلات العلمية (الدوريات الخاصة بالكليات والجامعات ومراكز البحث العلمي) (مثل مجلة البيبان للدراسات السياسية والقانونية لكلية الحقوق جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج):

أما المداخلة فهي ورقة بحثية تقدم في التظاهرات العلمية (المتلقيات الدولية، الوطنية، الندوات، الايام الدراسية) التي تنظمها الجامعات (كملتقى الاجرام السيبراني، ملتقى الفساد بين النصوص القانونية وتحديات العولمة، ملتقى التجارة الالكترونية وتكنولوجيات الاتصالات –الفرص والتحديات– بجامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–)

1– المقال:

اسم صاحب المقال، عنوان المقال، عنوان المجلة أو الدورية، اسم الهيئة التي تصدرها، العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة[1].

مثال:

– دعاس نور الدين، "تمكين الطفل من جودة الحق التعليم في العالم العربي بين تكريس النصوص وتحديات الواقع"، مجلة البيبان للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، العدد الثالث، جوان 2017، ص...

(قد نجد العدد يوضع بعد اسم المجلة مباشرة)

- **إذا كان المقال موجود عبر موقع الانترنت**

نضع كافة المعلومات الخاصة بالمقال (اسم صاحب المقال، العنوان، وان كانت هناك معلومات أخرى موجودة)ونضع في الاخير الموقع الالكتروني (الرابط) الذي وجدنا فيه المقال، مع كتابة تاريخ وساعة الاطلاع[2].

- **إذا كان المقال في كتاب جماعي (أو فصل):**

نكتب اسم ولقب صاحب المقال، "عنوان المقال" (عنوان الفصل)، في اسم محرر أو منسق الكتاب –الاسم موجود على غلاف الكتاب– تتبعه كلمة (محرر أو منسق) –توضع بين قوسين–، عنوان الكتاب، بلد النشر، دار النشر، سنة النشر، ص...[3]

مثال:

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص133؛ محمد عبيدات، محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، 174؛ أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص 200-201؛ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 188 .

[2]- عامر ابراهيم قنديلجي، **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار اليازوري، عمان ، الاردن، 2012، ص310 بتصرف

[3]- سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 226.

D/BELGOUMRI

بريكي عبلة، **واقع قانون البنوك الاسلامية بالجزائر- إشارة لحالة بنك البركة الجزائري**-، في عزوز أحمد (منسق)، **متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، ط1، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، الجزائر، جويلية2020، ص...

2- المداخلات:

اسم مقدم المداخلة، عنوان المداخلة، عنوان الملتقى، اسم الكلية والجامعة المنظمتين له، تاريخ الملتقى، رقم الصفحة[1].

مثال: نحوي سليمان، **آليات مكافحة الجريمة السيبرانية في التشريع الجزائري**، ملتقى دولي حول الاجرام السيبراني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2017، ص 05.

- **الجرائد اليومية:**

اسم صاحب المقال، "عنوان المقال"، اسم الجريدة، عددها، تاريخ صدورها، ص[2].

مثال:

رزيقة أدرغال، الأنترنت في الجزائر وسيلة للتشهير وانتهاك خصوصية الغير، جريدة الخبر اليومية، العدد 2455، 17 يناير 2015، (واذا كانت على شبكة الانترنت وليست ورقية نذكر الموقع الذي نشرت عليه) على الموقع الالكتروني:

تاريخ الإطلاع 2021/01/20 على الساعة **https://www.elkhabar.com/press/article/2452/** 21.15

- **المطبوعات الجامعية:**

اسم الاستاذ صاحب المطبوعة، عنوان المطبوعة أو المحاضرة، الجامعة والكلية، الموسم الجامعي، ورقم الصفحة إن وجد.

- **المحاضرة:**

نفس التهميش بالنسبة للمحاضرة يذكر اسم الاستاذ، محاضرة في مقياس...، موجهة لطلبة السنة...، الكلية، الجامعة، الموسم الجامعي...، الصفحة[3].

---

[1]- راجع عامر قنديلجي، المرجع السابق، ص307.

[2]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص166.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 138.

- **النصوص القانونية:**

قبل التطرق الى الطريقة نوضح أن هناك من يوثق النصوص القانونية أيا كان نوعها تجدر الإشارة إلى أن تهميش الأوامر لا يختلف عن القرار أو المرسوم من ناحية ذكر المعلومات أو ترتيبها، وتكون كما يلي:

ذكر الجهة مصدرة للقانون، ثم رقم القانون وباقي المعلومات تكون بطريقة عادية

- مثلا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (قانون، مرسوم، الامر،...) رقم...المؤرخ...، المتعلق أو يتضمن...، الجريدة الرسمية، العدد، الصادر...، والصفحة....[1]

أو

- نوع (القانون، المرسوم، الأمر، القرار...)*، رقمه، تاريخه، موضوعه، الجريدة الرسمية، الجهة المصدرة له، العدد، وتاريخ الصدور، ص...[2]

وهذه بعض الامثلة لتوثيق مختلف النصوص القانونية حيث نلاحظ انها طريقة واحدة تتبع في التوثيق كما هو موضح تباعا:

❖ **الدستور:**

هناك من يوثق الدستور مثلا بهذه الطريقة:

- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996**، الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96 بتاريخ 1996/12/07، ج، ر، عدد 76، بتاريخ 1996/12/8.

أو:

- دستور 1996، المؤرخ في 07ديسمبر 202، ج، ر، ج.ج.د.ش، العدد 76، 1996.

❖ **المرسوم**

نوع المرسوم، رقمه، تاريخه، موضوعه، الجهة المصدرة له، العدد، وتاريخ الصدور

مثال:

- المرسوم الرئاسي رقم20-292، المؤرخ في 12 /10/ 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية خاصة مكلفة بإعداد مشروع مراجعة القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.، ج.ر ج ج د ش، العدد 62، المؤرخة في 2020/10/14، ص...

---

[1]- محمد عبدالسلام، المرجع السابق، ص191.

*.هناك العديد من المؤلفين ذكروا المعلومات التي ينبغي ان تذكر عند توثيق أي نص قانوني ولكن دون الاشارة الى ترتيب معين إلا ما نلاحظه في الامثلة المقدمة، راجع: علي مراح، المرجع السابق، ص 141؛ عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 141

[2]- سعيد خنوش، **الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية**، مجلة الصراط، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد22، العدد01، جويلية 2020، ص 322.

D/BEL COUMRI

- المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 03 رجب 1410، الموافق ل 30 يناير 1990 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، ج.ر، ج.ج. د. ش العدد 05، 1410، ص ...

❖ **القانون:**

- القانون رقم 20-06 مؤرخ في 5 رمضان 1441 الموافق ل20 افريل2020، المعدل والمتمم للامر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق ل8 يونيو 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج. ر ، ج.ج.د.ش، العدد25، الصادر بتاريخ 29 افريل 2020، ص10.

واذا اقتبست مادة قانونية فقط فان التهميش يكون كالتالي:

- رقم المادة وتاريخ تأريخها، طبيعة المادة (موضوع المادة)، الوثيقة العامة التي احتوت النصوص، والجهة المصدرة للنصوص القانونية، العدد، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

- المادة 69 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج.ج.د. ش، العدد 43، 2003، ص

- المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 12- 427، المؤرخ في 16 /2012/12، المحدد للشروط وكيفيات إدارة الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة وتسييرها، ج.ر، ج ج د ش، العدد 63، 2012/12/19، ص...

❖ **الامر:**

يهمش بنفس الطريقة: رقم الأمر، تاريخه، موضوعه، الجهة المصدرة له، العدد، تاريخ الصدور.

- الامر رقم 20/62 مؤرخ في 1962/08/24، يتعلق بالأملاك الشاغرة، ج.ر، ج.ج.د.ش، العدد12، 1962/09/07، ص ...

❖ **القرار**

يهمش بنفس الطريقة: رقم القرار، تاريخه، موضوعه، الجهة المصدرة له، العدد، تاريخ الصدور.

- قرار مؤرخ في 2017/11/08 يتضمن القائمة الوطنية للأشخاص المؤهلين للقيام بالتحقيق المسبق لإثبات المنفعة العمومية في اطار نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية بعنوان 2018، ج. ر، ج.ج.د.ش، العدد07، 2017/12/03، ص...

- **القرارات والأحكام القضائية:**

1- غير منشورة

قرار/حكم، اسم ودرجة الجهة القضائية التي أصدرته، رقمه، تاريخ صدوره [1]

[1]- جمال الدين ميمون، **"منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية"**، مجلة الاستاذ الباحث للدراست القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018، ص 540

D/BELGOUMRI

قرار المحكمة العليا (استئناف اداري)، رقم 23763، الصادر في 16 ماي 1981 (غير منشور).

ملاحظة: (يمكن تفادي ذكر أطراف النزاع خاصة في حالة تحصل الباحث على الحكم القضائي بصفته الشخصية أو بطرقه الخاصة وذلك لاعتبار المنازعات القضائية وما يثيره الأطراف من مناقشات ضمن حياتهم الخاصة وليس مطروحا للعامة، وعبارة غير منشور تبعد الباحث عن شبهة السرقة العلمية).

2- إذا كانت منشورة:

نضيف المجلة التي صدر فيها القرار او الحكم ليصبح التوثيق كما يلي:

قرار/حكم، اسم ودرجة الجهة القضائية التي أصدرته، رقمه، تاريخ صدوره، المجلة التي صدر فيها، العدد، تاريخ صدورها، ص...[1]

مثال:

قرار مجلس الدولة رقم 004/396 المؤرخ في 2002/05/27، مجلة مجلس الدولة، العدد02، 2002، ص...

قرار المحكمة العليا (طعن بالنقض)، رقم 208084 الصادر بتاريخ 1999/01/26، مجلة الاجتهاد القضائي للغرفة الجنائية التي تصدرها المحكمة العليا، عدد خاص، 2003، ص ص 406-409.

- **مقابلات شخصية**

مقابلة شخصية مع ...، البلد (مكان اجراء المقابلة)، تاريخ المقابلة[2]، وهناك من يضيف ساعة المقابلة

مقابلة مع اسم مثلا الشخص، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2022/02/10

- **التقرير:**

اسم المؤسسة المصدرة للتقرير، عنوان التقرير، تاريخ الاصدار، ص...

وفي حالة ذكر صاحب التقرير

اسم صاحب التقرير، عنوان التقرير، الجهة المقدمة له، تاريخ التقديم، البلد، ص [3]

- **المنشورات الصادرة على المنظمات أو الهيئات الدولية**

يتم ذكر اسم الجهاز أو الهيئة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة، أو اسم المؤلف ان وجد، واذا كان الجهاز عبارة عن هيئة تابعة لهيئة أعم يسجل اسم الهيئة الكلية ثم الهيئة الجزئية (الفرع الذي أصدرها)، عنوان الوثيقة، الناشر، مكان النشر، أو السلسلة أو المطبوعة التي نشرته، تاريخ صدورها، الصفحة[4].

---

[1]- ينظر إلى: عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 141، ياسين جبيري، المرجع السابق، ص 99.

[2] - راجع محمد سرحان المحمودي، المرجع السابق، ص 248؛ محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 188.

[3]- محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي، **البحث العلمي –الدليل التطبيقي للباحثين-** ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 404

[4]- علي مراح، المرجع السابق، ص 144

D/BELGOUMRI

مثال: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الأعلى للغة العربية، وثيقة تتعلق بتعريب مصالح البريد، جوان 1976، ص...

– مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، **تقرير لدراسة شاملة عن التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية – من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، مجلس حقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة، جنيف ، سويسرا، الدورة 19، ديسمبر 2011، ص4.

- **المواقع الالكترونية:** تذكر المعلومات الخاصة بالموقع الالكتروني الذي اخذ منه المعلومات إن وجدت مع ذكر الرابط وتاريخ وساعة الإطلاع [1].

مثال:

1- https://www.turnitin.com/ar (24/04/2022) 08.06 h.

ملاحظات:

– تمت الاشارة في البداية الى وجود طريقتين الاكثر استخداما في التوثيق والمثال وضع عند الاشارة الى **الكتب** من حيث ترتيب المعلومات حتى يتسنى للطالب التعرف عليهما، ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه من الضروري اتباع طريقة واحدة من بداية البحث إلى نهايته .

– اذا اخذ الباحث من صفحة واحدة فيشير اليها، أما اذا اخذ الاقتباس من صفحتين نضع ص ص ثم رقم الصفحتين مثلا (ص ص 12-13) وهذا يكون في التهميش . ص ص165- 166[2].

ويفضل اذا لم تكن الصفحات متتابعة فتوضع بين الارقام فاصلة[3] : بهذه الطريقة ص ص 165، 166.

- **الأمانة العلمية:** ومعنى ذلك أن لا ينسب الباحث لنفسه ما ليس لها، مع التمسك بالموضوعية والنزاهة، وإلا وقع الباحث في فخ السرقة العلمية التي اصبحت تصنف جريمة، وتحقق الأمانة العلمية مرتبط بمايلي:
  - دقة فهم آراء وأفكار الآخرين.
  - الرجوع إلى المصادر الأصلية للتأكد من دقة نقل المراجع.
  - التفريق بين الأفكار الشخصية و الأفكار المسبقة.

وللاشارة فقد حدد القرار الوزاري 1082 صور الإخلال بالأمانة العلمية والوقوع في السرقة العلمية:

---

[1]- عامر ابراهيم قديلجي، المرجع السابق، ص 315 بتصرف

[2] - ينظر إلى: محمد عبيدات، محمد ابو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص ص 165- 166.

[3] - راجع: عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، 170.

D/BELGOUMRI

بموجب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، تم التفصيل في الحالات التي يمكن من خلالها الحكم على وجود سرقات علمية في البحوث التي تقدم، أيا كانت درجتها العلمية، ومن بين هذه الحالات أو الأشكال نجد ما يلي:

✓ اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

✓ استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

✓ استعمال براهين أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.

✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.

✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

✓ استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات.

DJBEL GOUMRI

✓ إدراج أسماء خبراء كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أوفي المجلات والدوريات، من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها، أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها[1].

حيث أشار إلى مجموعة من العقوبات تفرض في حال ارتكاب هذه الجريمة، تصل الى سحب اللقب والشهادة، وحتى يصل الامر إلى المتابعة القضائية للباحث*.

وقد تضمن القرار نموذج للتصريح بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث يقوم الباحث بتدوين كافة معلوماته وعنوان البحث والتوقيع عليه وارفاقه بدراسته عند الانتهاء منها (انظر الملحق).

- **إخراج البحث شكلا:** قد نجد اختلافات في ترتيب عناصر البحث عند إخراجه: ولكن عموما تذكر العناصر التالية:

- وضع الغلاف الخارجي الأول (يكون من الورق المقوى ويتضمن اسم الوزارة، الجامعة والكلية، عنوان البحث والدرجة المقدم لنيلها، اسم الباحث والمشرف، لجنة المناقشة، تاريخ المناقشة او الموسم الدراسي)
- غلاف الحماية الداخلي (تكون من الورق العادي وتعاد فيه نفس معلومات الواجهة)

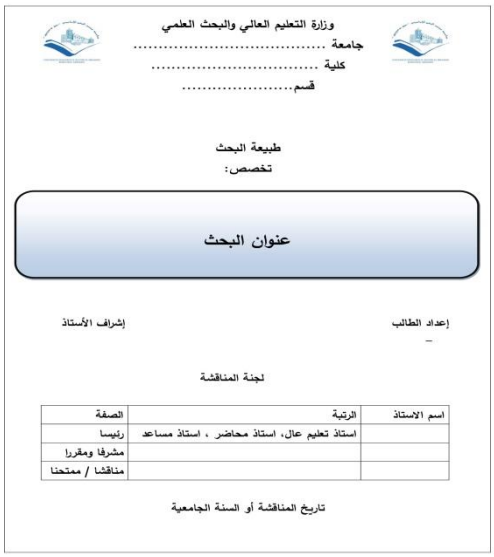

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة .....
كلية .....
قسم.....

طبيعة البحث
تخصص:

عنوان البحث

إعداد الطالب
–

إشراف الأستاذ

لجنة المناقشة

اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة
	استاذ تعليم عال، استاذ محاضر ، استاذ مساعد	رئيسا
		مشرفا ومقررا
		مناقشا / ممتحنا

تاريخ المناقشة أو السنة الجامعية

المصدر: اعداد الاستاذة

- صفحة الشكر ثم الإهداء
- فهرس مواضيع البحث ويمكن ذكره في نهايته (يتضمن عناوين الفصول والمباحث ومختلف العناصر ومواقعها في صفحات المذكرة مثل المقدمة....ص، الفصل الأول.....ص)

---

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 1082**، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، **المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، الصادر في 28 ديسمبر 2020.

* للتفصيل أكثر في هذا العنصر ينظر إلى المادتين 27–30 من نفس القرار.

- الملخص (يمكن ايراد ملخص للبحث قبل المقدمة وقد يكون في آخر الغلاف الخارجي)
- المقدمة وعناصرها
- المتن وفصوله
- الخاتمة وتليها ورقة بيضاء يكتب فيها عنوان الملاحق
- الملاحق
- فهرس المواضيع إن لم يذكر في البداية
- غلاف الحماية الداخلي
- الغلاف الخارجي الثاني[1].

وتجدر الإشارة إلي أن في البحوث العلمية القانونية قد يستعمل الباحث في المتن كما في الهوامش بعض المختصرات، ومن ثم يقع عليه أمر تفكيكها وتفسيرها من خلال جدول للمختصرات يضعه قبل مقدمة البحث.

حيث تذكر بعض الأحرف كاختصارا للمصطلحات أو بعض المفاهيم مثل: ق.ع ـــــــــ قانون العقوبات/ ط ـــــــــ الطبعة/ ج.ر ـــــــــ الجريدة الرسمية، ق.إ.ج.ج ـــــــــ قانون الاجراءات الجزائية، ق.إ.م.إ ـــــــــ قانون الاجراءات المدنية والادارية[2].

وتوضع في جدول حتى يسهل على القارئ فهم معاني هذه المختصرات وغالبا توضع هذه القائمة في بداية البحث.

المحور الثالث: قواعد انجاز بحث علمي

أولا: تحديد العنوان

عندما يختار الطالب (أو الباحث) موضوعا لبحثه عموما أيا كان نوعه، عليه أن يختار الموضوع ويضبط العنوان بحيث يكون محددا وواضحا، دالا على مضمونه، ومن بين الشروط الأساسية لتحديد العنوان:

-أن يكون متطابقا مع مضمون البحث: أي على الباحث أن يراعي تطابق عنوان بحثه مع كل ما يتضمنه من هيكلية وعناوين فرعية وفقرات ومعلومات وأفكار من الألف إلى الياء.

-أن يكون دقيقا واضحا ومختصرا: على الباحث تجنب العناوين المبهمة والغامضة والتي تتسم بالعمومية ومن ثم عليه مراعاة جانب الدقة والوضوح في صياغة العنوان وان يكون مختصرا ببضع كلمات فحسب.

---

[1]- ينظر الى: ياسين جبيري، المرجع السابق، ص ص 102-103.

[2]- ينظر إلى: عمار بوضياف، المرجع السابق، ص163.

DR GOUMRI

-أن يكون محددا بنطاق معين: إذ ينبغي أن يكون لكل بحث أو دراسة نطاق زمني وموضوعي وذلك كي تتحقق للبحث القدرة في التركيز على ظاهرة مهمة ومحددة أو قضية أو مشكلة قائمة وفي مرحلة زمنية معينة، وبذلك تتوفر القدرة للباحث للسيطرة على حصر متغيرات الموضوع وتجنب التشتت الذي سيفضي حتما إلى الوقوع في مشكلة التكرار والتناقض وتزايد نسبة الأخطاء العلمية[1].

ويمكن تحديده بنطاق معين، سواء زماني أو من مكاني، أو في ظل قانون معين - بيان التشريعات التي يتناولها الباحث سواء في النظام القانوني الوطني أو في القانون المقارن-، أو نطاق شخصي -بحيث يحدد الاشخاص الذين يسري عليهم البحث-[2]...

مثال:

-التحديد الزماني: تعديل الدستور الجزائري بين 1996 و2020.

-التحديد المكاني: مكافحة جرائم الفساد في الجزائر.

-في ظل قانون معين: مثال

- الإثبات في القانون الجنائي.
- التطليق في قانون الأسرة الجزائري
- خصوصية التجريم والعقاب لجريمة المضاربة غير المشروعة في ظل القانون رقم 15/21

ثانيا: المقدمة:

تعرف على أنها دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث، وتطرح خطة البحث، وتبرز الأساس الذي بني عليه البحث، وهي عادة تخصص للتعريف بالموضوع المعالج، ونطاقه وأهميته والفائدة القانونية منه[3].

فالمقدمة تمهد ذهن القارئ لبيان أهمية الموضوع وأسباب اختيار الباحث له، وبعبارة أخرى تعريف بالموضوع وتحديد عناصره والمشكلات التي يثيرها ورسم خطة البحث والعمل[4].

ومن خلال التعريف يتبين لنا أن للمقدمة مجموعة من المشتملات:

-مدخل تمهيدي لموضوع البحث في فقرة او فقرتين، وشرح طبيعة المشكلة البحثية التي يتناولها البحث بالدراسة، مع ابراز أهمية البحث وضرورته، بالإضافة إلى شرح الهدف من إجراء البحث، مع إمكانية الاشارة إلى

---

[1]- طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، دار الأمان، لبنان، 2015، ص 21 بتصرف.

[2]- عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 123.

[3]- صالح طاليس، المرجع السابق، ص 138.

[4]-عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص122.

D/BELGOUMRI

دراسة تاريخية للمشكلة إذا كان ذلك ضروريا، وإذا كان الموضوع قد تناوله باحثون آخرون مع تناول دراستهم بالمراجعة السريعة، وعرض نتائجها، كما يمكن للباحث أن يذكر أسباب اهتمامه بدراسة هذه المشكلة.

– الاشارة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى ايفائها بالغرض المطلوب، بالإضافة إلى عنصر مهم يجب على الباحث عدم اغفاله وهو المنهج الذي يستخدم للبحث في الموضوع المختار، ومن جهة اخرى ذكر الدراسات السابقة والتي تفيد الباحث في تحديد الجوانب التي سيتناولها في دراسته والتي اغفلتها الدراسات السابقة أو لم يتم التطرق إليها من البداية.

– الصعوبات التي واجهها الباحث أثناء انجازه لدراسته، ليتم طرح اشكالية الدراسة والتي من خلالها يستطيع الباحث الانطلاق في دراسته ليتوصل إلى نتائج في الأخير[1]، وللإجابة على الاشكالية ينبغي بناء خطة للدراسة يتم ذكرها باختصار في المقدمة حيث يشير الباحث الى التقسيمات الكبرى لها كذكر عناوين الفصول والمباحث...

وقبل التفصيل في هذه المشتملات نشير إلى أنها تخضع عند كتابتها إلى الترتيب المنطقي*.

1- مفهوم الموضوع أو ماهيته:

يقدمه الباحث في المقدمة ويتضمن تعريفا بموضوع البحث، يذكر العناصر والافكار التي يدور حولها جوهر الموضوع وبشيء من الايجاز، وبعبارة أخرى يجب ان تبتدئ المقدمة بتعريف واف وموجز بموضوع البحث والمشكلات التي يثيرها[2].

2- أهمية الموضوع:

تتوقف أهمية الموضوع على أهمية الظاهرة التي يتم دراستها وعلى قيمتها العلمية وما يمكن أن تحققه من نتائج يمكن الاستفادة منها سواء من الناحية العلمية أو العملية[3]، لذا فعند صياغة أهمية البحث يجب التركيز على جانبين أساسيين: الأول يشمل الجانب العلمي (النظري) أي ماذا سيضيف البحث الى المعرفة العلمية الحالية في هذا المجال، أما الجانب العملي: فيقوم بتحديد المشكلة التي سوف يعمل الباحث على محاولة حلها وتقدم الفائدة بالنسبة الى جهة ما، وهو ما يعبر في تحديده الواضح والدقيق عن قدرة الباحث في الإلمام بجوانب الموضوع المدروس[4]، وهاتين الاهميتين تتواجدان في كل بحث وكل التخصصات من بينهم تخصص الحقوق.

---

[1] – للتفصيل ينظر إلى: صالح طاليس، المرجع السابق، ص ص 138-140.

* للإشارة هناك من الاساتذة من يفضل كتابة عناصر المقدمة بشكل بارز وعبارة عن عناوين، وهناك من يفضل كتابتها في شكل فقرات دون ان يبرزها في عناوينها، أي تكون ضمنية يحددها القارئ عند قراءته للمقدمة.

[2] ميادة عبد القادر اسماعيل، المرجع السابق، ص 121.

[3] –المرجع نفسه، ص123.

[4] – كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية**، جامعة حماة، 2012، ص82 بتصرف.

D/BELGOUMRI

وتستخدم بعض العبارات للتعبير عن الاهمية ك: تنبع قيمة البحث، أو تكتسي الدراسة اهمية بالغة من خلال، تتمثل اهمية الدراسة في كون....

واذا أخذنا كمثال الموضوع: الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري، فإن الأهمية تكمن في كون المكافحة الفاعلة لجريمة تبييض الأموال تتوقف على رغبة الدول في ترسيخ مبادئ التعاون الدولي فيما بينها لمكافحة هذا النوع من الإجرام وخلق آليات تمكن الجهات القضائية من التعاون فيما بينها على نحو يضم ملاحقة المجرمين وتوقيع العقاب عليهم *.

3- أهداف الموضوع:

هناك خطأ شائع بين الباحثين يتمثل في الخلط بين أهداف البحث وأهميته، فالأهداف تجيب عن سؤال الباحث لنفسه (لماذا؟)... أي توضح ما يسعى الباحث للوصول إليه من خلال اجراءه لبحثه[1].

مثال: اذا كان الموضوع حول :

مكافحة جريمة اختطاف الأطفال في التشريع الجزائري فقد نجد من بين أهداف هذا البحث ما يلي:

-مقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة و كيفية معالجتها لظاهرة اختطاف الأطفال.

-الكشف عن الآليات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لمكافحة هذه الجريمة.

- ابراز فعالية الآليات القانونية في مكافحة جريمة اختطاف الاطفال.

وما يمكن ملاحظته هو استخدام مصطلحات تدل على ان الباحث وضع أهدافا ك: مقارنة....، ابراز...، الكشف عن، أيضا يمكن القول إلقاء الضوء على...، عرض... وغيرها.

ما يمكن استنتاجه مما سبق أن الأهداف لها اهمية بالغة في البحث العلمي ولا يمكن دراسة موضوع دون تحديد لهدفه، وهذه الاهداف تتماشى مع الموضوع والاشكالية المطروحة، كما ان الباحث عليه أن يضع أهدافا تتناسب وقدراته والمعلومات المحصل عليها.

4- أسباب اختيار الموضوع: **

بيان الأسباب الموضوعية (تتعلق بالبحث) والذاتية (تتعلق بالباحث) المختلفة لاختيار موضوع البحث، وتوضيح أهداف وأهمية الدراسة بدقة وتركيز وايجاز، وذكر هذه الاسباب يكون لأغراض متعددة سواء من أجل تصحيح ما به من قصور، أو بإضافة مستجدات أخرى كانت مجهولة، أو توفرت شورط استحداثها[2].

---

* تمت الاستعانة بمواضيع درست كرسائل ماجستير وأطروحات دكتوراه كأمثلة لتوضيح الفكرة فقط.

[1]- سعد سلمان المشهداني، المرجع السابق، ص 107.

**ما يلاحظ من الاهداف والاهمية والأسباب أنها تتداخل فيما بينها، وهنا يمكن عند ذكر الاسباب الاشارة إلى اهمية البحث والاهداف التي يسعى الباحث للوصول اليها.

[2]- ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص ص240، 242.

D/BEL GOUMRI

وينبع ذلك من اهتمام الباحثين بالمشكلة المطروحة اهتماما شخصيا، وعدم دراسة المشكلة سابقا من قبل باحثين آخرين، والفائدة العلمية التي يرجوها الباحث من اجراء بحثه، في تقدم المعرفة حول المشكلة والاستفادة من البحث نظريا أو تطبيقيا وفتح المجال أمام بحوث أخرى يمكن الاستفادة منها[1].

5- الدراسات السابقة:

يشمل هذا الجزء استعراض الدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث التي تضمنتها رسائل الماجستير أو الدكتوراه السابقة، أو نشرتها الدوريات العلمية المحكمة، أو تضمنتها أعمال المؤتمرات المتخصصة... وغير ذلك.

وبما أن البحوث والدراسات العلمية متشابكة ويكمل بعضها البعض الآخر ويفيد في دراسات لاحقة، لذا فان الباحث بحاجة إليها، ويتضمن استطلاع الدراسات السابقة مناقشة وتلخيص الأفكار الهامة الواردة فيها، وأهمية ذلك تتضح من عدة نواحي وهي:

- توفير الخلفية العلمية والمناخ المناسب، والمصادر اللازمة لإجراء البحث الجديد.
- تكشف عن جذور المشكلة وتؤدي الى فهم ما تم بخصوصها في فترات سابقة.
- تبرز الجوانب التي لم يتم دراستها من قبل، وهذا ما يؤدي الى بحوث جديدة.
- توضح مناهج الباحثين السابقين في مجال البحث والدراسة.
- تكشف عن التداخلات بين البحوث وتوارد أفكار الباحثين.
- تساعد الباحث على اجراء مقارنات بين نتائجه ونتائج الدراسات السابقة.
- تساعد الباحث على التوصل إلى صياغة دقيقة ومحددة لأهداف وطبيعة بحثه.
- تساعد الباحث على معرفة مدى أهمية بحثه في اضافة معلومات جديدة[2].

-توسيع قاعدة معرفته ومعلوماته عن الموضوع الذي يكتب عنه.

-وضع الدراسة في الإطار الصحيح وفي الموقع المناسب بالنسبة للدراسات والبحوث الأخرى، وبيان توضيح وشرح خلفية موضوع الدراسة، ما ستضفيه إلى التراث الثقافي.

-تجنب الأخطاء والمشكلات التي وقع بها الباحثون السابقون واعترضت دراساتهم.

-عدم التكرار غير المفيد وعدم إضاعة الجهود في دراسة موضوعات بحثت ودرست بشكل جيد في دراسات سابقة.

✓ **<u>الجوانب الإجرائية التي تكتب في محور الدراسات السابقة:</u>**

تتحدد الإجراءات العملية التي يقوم الباحث استعراضها في محور الدراسات

---

[1]- رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص432.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، ص 158.

D/BELGOUMRI

السابقة مايلي:

-حصر عدد الأبحاث التي اجريت من قبل حول موضوع دراسته.

-استعراض كل دراسة على حدة بالطريقة الآتية:

-كتابة عنوان الدراسة و اسم صاحب الدراسة، نوع الدراسة (رسالة ماجستير، رسالة دكتوراه، بحث علمي في مؤتمر علمي، بحث علمي في دورية علمية محكمة)، بالاضافة إلى تاريخ نشرها، وبلد النشر.

-ذكر أهداف الدراسة، الأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات، وأسلوب التحليل الذي اعتمدت عليه الدراسة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة السابقة، وأوجه التشابه والاختلاف بين بحثه والدراسة السابقة أو بمعنى آخر ما الذي ستضيفه رسالته للدراسات السابقة وما سيميزها عنها.

وفي هذه الفقرة يقوم بعض الباحثون بعرض أوجه التشابه والاختلاف بين دراسته وكل دراسة على حدى، والبعض منهم يستعرضها عموما ويعرض أوجه التشابه والاختلاف بين دراسته وكل الدراسات السابقة، ولا مانع من كلا الأمرين.

وكل تلك الدراسات لابد أن يكون لها صلة الدراسة التي سيجريها وسيتم الإفادة منها في كتابة البحث وربط النتائج النهائية بنتائج تلك الدراسات[1].

6- الصعوبات:

لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات، سواء كانت مشكلات تتعلق بالجانب النظري كصعوبة المسألة من الناحية الفقهية، وتعقد المشاكل التي يطرحها الموضوع، أو بسبب قلة اهتمام الدارسين بها وبالتالي قلة المراجع[2]، كما قد يتسم الموضوع مثلا بالحساسية والخطورة أو قلة المعلومات والمصادر الموثوقة، كمواضيع تبييض الأموال، أو المخدرات، الفساد خاصة في بعض المجالات، لذلك قد يواجه الباحث صعوبات كثيرة للوصول إلى النتائج المرجوة وهنا لا بأس أن يذكر الباحث مثل تلك الصعوبات إن وجدت وكانت تستحق الذكر. فإذا كان الموضوع حول جريمة تبييض الأموال مثلا فنجد من بين الصعوبات التي قد يواجهها الباحث صعوبة الحصول على المعلومات الكافية، وغياب الإحصائيات على المستوى الوطني وتوضيح حجم الأموال التي يتم تبييضها سنويا، وهذا الغياب يؤثر على التقييم الحقيقي لأداء الجهات المتخصصة لمكافحة جريمة تبييض الأموال.

---

[1]- محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ص107-108

[2]- علي مراح، المرجع السابق، ص 118

DJELGOUMRI

7- المنهج:

يعرف المنهج على أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1]، ويعرف أيضا على انه الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة[2].

واختيار المنهج لا يكون من قبيل الصدفة وليس للباحث الحرية في الاختيار، لان الموضوع هو من يوضح المنهج المناسب لاتباعه، وبالتالي فاختيار المنهج وتوظيفه، يعد أهم عملية في تركيب البحث العلمي والخروج بنتائج علمية مقبولة وعلى هذا النحو فإن المناهج الأكثر استخداما في الدراسات القانونية هي المناهج النظرية العلمية و تشمل:

- المنهج الوصفي:

ويعرف بأنه طريقة لوصف الطاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيقة[3].

وفي المجالات القانونية فللمنهج الوصفي مجال تطبيق واسع جدا في اجراء المسوح الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية، ودراسات المؤسسات العقابية، وفي اجراء التحقيقات في الكشف عن خفايا أسباب النزاعات القانونية... وغيرها[4].

- المنهج التحليلي* ويعني تحليل النصوص القانونية و ابراز معالمها و مزاياها و عيوبها[5].

-المنهج المقارن: يقوم هذا المنهج في مجال الدراسات القانونية على دراسة فكرة معينة أو نظام معين بين أكثر ومن قانون أو نظام قانوني...ويهدف الى الكشف عن العلاقات بين الظواهر والقواعد واسباب النشأة والتطور والقواعد التي تحكمها[6].

مثال: حماية حقوق الانسان بين القانون والواقع.

والمنهج المقارن قد يكون على صورتين:

---

[1]- عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977 ص05.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص99.

[3] ياسين جبيري، المرجع السابق، ص188.

[4]- المرجع نفسه، ص 192.

*هناك اختلاف بين الباحثين حول اعتبار أن هذين المنهجين هما منهج واحد و يسمى الوصفي والذي يضم الوصف والتحليل حسب التعريف، أو يتم يجمع بينهما في تسمية مزدوجة: المنهج الوصفي التحليلي، وهناك من يفصلهما كل على حدى، لكن ماهو ملاحظ انهما وجهان لعملة واحدة ذلك ان البحث العلمي يحتاج الى الوصف والتحليل للوصول الى نتائج تتصف بالعلمية والموضوعية.

[5]-عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 31.

[6] -ميادة عبد القادر اسماعيل، المرجع السابق، ص 106.

D/BELGOUMRI

❖ المنهج المقارن الرأسي: حيث يقوم على المقارنة الرأسية لك نقطة من نقاط البحث مع نقاط البحث في النظامين القانونيين محل المقارنة...وبالتالي تناول جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف القوانين في آن واحد وفي صعيد واحد ولا يعرض موقف كل قانون على حدى.

❖ المنهج المقارن الأفقي: يقوم الباحث وفقه بمعالجة الموضوع الذي يتناوله في كل قانون أو نظام قانوني على حدى ومنفصلا تماما عن الآخر، فإن انتهى من معالجة نقطة في القانون الأول يقوم بمعالجتها في القانون الثاني وهكذا.

ويعتبر المنهج المقارن الرأسي أفضل من الأفقي كونه يساعد الباحث بطريقة سريعة وأكثر فاعلية للوصول الى أوجه الاختلاف والاتفاق بين القوانين التي تتم المقارنة بينها، وسهولة التحصيل العلمي للمعارف حول النظم القانونية، كما يؤدي ايضا الى التركيز في المعالجة وتفادي التكرار[1].

ويمكن للباحث كما سبق القول الاعتماد على أكثر من منهج واحد كما في المثال:

في الموضوع السابق المتعلق بالآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتكريسها في التشريع الجنائي الجزائري :

يمكن الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق لجريمة تبييض الأموال، و فهم مختلف النصوص القانونية التي تخص هذا الموضوع، حيث تعتمد هذه الدراسة أساسا على مجموعة من الاتفاقيات والوثائق الدولية الأساسية بالإضافة إلى التشريعات الوطنية. بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي يسمح بمقارنة الاتفاقيات الدولية بنصوص القانون الداخلي، باعتبار أن الموضوع يتطرق أيضا إلى جانب التشريع في الجزائر.

ومن جهة أخرى يشير الباحثين الى نوع آخر من المناهج التي تعتمد على العقل والمنطق في تطبيقها والتي يمكن للباحث في مجال القانون اتباعها وهي المناهج:

- المنهج الاستقرائي وجوهره الانتقال من الجزئيات الى الكليات أو من العام الى الخاص، ويعبر عنه بالمنهج التأصيلي، ولعل مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع.

- المنهج الاستنباطي على عكس الاستقرائي، فالباحث وفقا لهذا المنهج يبدأ من الحقائق الكلية الى الحقائق الجزئية، وحسب بعض الباحثين فهو معروف في الدراسات القانونية بالمنهج التحليلي ويفيد في اعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها

[1]- المرجع نفسه، ص ص 107-108.

DJBELGOUMRI

منطوق الحكم، ويلتزم الباحث بإجراء دراسة تحليلية معمقة لكل جزئية من جزئيات البحث، وهنا يستلزم أن يطرح الباحث وجهة نظره عند قيامه بإجراء التحليل اللازم[1].

- المنهج الاستدلالي: والذي يقوم مبادئ البديهيات والمصادرات والتعريفات، وهو منهج يستخدمه رجال القانون كثيرا في مجال عملهم خاصة في تفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والقواعد العامة المجردة، ف القضاء الجنائي والمدني، والتقيد القانوني بإرادة المشرع في تفسير وتطبيق هذه القواعد على ما يظهر من مشاكل ونزاعات وعلى اسس هذه القواعد يستنبط رجال القضاء النتائج والحلول والأحكام بعد اجراء عمليات الاسناد، والتكييف القانوني للظاهرة المطروحة، وتفسيرها على ضوء هذه المبادئ والقواعد القانونية العامة والمجردة، كما يستعمل شراح القانون هذه المنهج في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها وبدورهم يلجأ رجال التشريع الى قواعد هذا المنهج في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات وفلسفة وايديولوجية سائدة في المجتمع تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات ، وبالرغم من الدور العلمي الذي يؤديه هذا المنهج في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول الى الحقيقة وتفسيرها، إلا ان هذا المنهج مازال صالحا نسبيا في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريات والاحكام القانونية العامة والمجردة، وبالتالي فيعاب عليه قصوره كمنهج ثابت ومطلق في دراسة الظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حية ومتحركة، ومتطورة وشديدة التعقيد[2] .

وماهو ملاحظ على هذه المناهج ارتباطها الوثيق بالنوع الاول من المناهج المذكورة سابقا فهي تعتمد التحليل والتفسير للوصول الى النتيجة.

8- الإشكالية:

هي نقطة الارتكاز الأساسية ألي بحث وفيها تتضح معالم المشكلة ومنها يعرف القارئ ماذا يأمل الباحث من بحثه، والبحث الذي يخلو من إشكالية محددة هو بحث غير جدير بصفة العلمية الن نقطة الارتكاز الأساسية التي يدور حولها أي بحث علمي هي مشكلة أو تساؤل يتطلب حال أو جوابا، أما طرح الإشكالية على شكل سؤال فيعني أن جواب السؤال وغاية البحث، لذلك تساعد الصياغة في تحديد الهدف الرئيسي للبحث.

والإشكالية البحثية في الدراسات التطبيقية للقانون تأخذ إجمالا شكل موضوع قانوني يكلف الطالب بإعداد بحث حوله، ذلك أن العنوان بحد ذاته يتضمن الإشكالية العلمية التي تلزم الطالب ببناء عمله البحثي حولها، حيث تكون محور التحليل والدراسة.

---

[1]- محمد سرحان على المحمودي، المرجع السابق، ص ص 20-21.

[2]- ادريس فاضلي، المرجع السابق، ص ص211-212.

DIBELGOUMRI

وهذا الأمر يختلف فيما لوكان الهدف من البحث الحصول على درجة علمية في القانون(ماجستير، دكتوراه)، فعليه عندها البدء بقراءة الموضوع ليتوصل إلى إشكالية علمية يمكن أن تمثل الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها الموضوع.

وباختصار فإشكالية البحث هي سؤال يحتاج إلى إجابة و يمكن البحث فيه.*

كما تظهر إشكالية أي بحث في مقدمته التي توضح عدد من النقاط، من ابرزها أسئلة أو تساؤلات علينا أن نجيب عليها خلال البحث، مثلا: وعلى أساس هذه التساؤلات نعمد إلى تقسيم بحثنا[1].

مثال (المأخوذ سابقا حول جريمة تبييض الأموال) فإن الإشكالية قد تكون إلى أي مدى استطاع المشرع الجزائري مسايرة الجهود الدولية ال ارمية لمكافحة جريمة تبييض الأموال ؟

وكأسئلة فرعية:

-كيف عالجت الاتفاقيات الدولية البعد الدولي لجريمة تبييض الأموال؟

-كيف نظم المشرع الجزائري الآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال على مستوى المنظومة الجنائية الداخلية؟

لكن قبل التطرق لعنصر الخطة تجدر الإشارة إلى عنصر مهم ومرتبط ارتباطا وثيقا بالإشكالية وهو فرضيات البحث أو الفروض والتي لا تستخدم غالبا إلا في الدراسات الميدانية، وهذا في البحوث القانونية، يذهب الدكتور عبد المنعم نعيمي الى أنه من المؤسف القول بأنه في البحث العلمي في العلوم القانونية لا وجود لما يسمى بالفرضيات، حيث يتوهم حسبه العديد من الطلاب والباحثين أن هذا الميدان لا يصل فيه طرح الفرضيات على عكس باقي العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية والتجريبية[2]...، وتعرف الفرضية على تمثل في ذهن الباحث او مجموعة من الباحثين احتمالا وامكانية لحل المشكلة التي هي موضوع البحث وباتالي، فإن هناك إمكانية دراسة مشكلة معينة ومحاولة حلها عن طريق وضع فرض معين، أو عدة فروض، باعتبارها حلولا محتملة أو متوقعة للمشكلة قيد البحث، والفرض لا يزيد عن كونه جملة لاهي صادقة ولا هي كاذبة وهي بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول الى نتيجة مؤكدة لقبول الفرض أو رفضة (او نفيه أو تأكيده)...[3].

---

* للإشارة هناك بعض الدراسات نجد فيها الاشكالية عبارة عن تساؤل واحد، وأخرى نجد فيها إشكالية رئيسية وتساؤلات فرعية.

[1]- صالح طاليس، المرجع السابق، ص ص 140-141.

[2]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 121.

[3]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص46.

DJBELGOUMRI

9- الخطة:

يتم فيها عرض الخطوط الرئيسية لموضوع بحثه ويتضمن شرحا مختصرا لمخطط البحث (الأبواب، الفصول، المباحث والمطالب)، وتبرير هذه المخطط، لا وصفه والمبالغة في امتداحه مع عرض المخطط العام لخطة بحثه[1].

يتضمن هذا العنصر الكيفية التي يتم وفقها تقسيم محاور البحث فالكتب تقسم إلى أجزاء وأقسام وأبواب، والأخيرة تقسم إلى فصول، وأطروحات الدكتوراه يمكن تقسيمها الى أبواب ورسائل الماجستير تقسم إلى فصول ثم تقسم الأخيرة إلى مباحث... وهكذا (تم التطرق الى التقسيم بالتفصيل في المحور السابق).

وبالنسبة لنفس المثال السابق:

نجد أن الموضوع يقسم إلى فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار الاتفاقي لأليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، أما الفصل الثاني فخصص للإطار التشريعي للآليات الدولية لمكافحة تبييض الأموال في التشريع الجنائي الجزائري.

ثالثا: صلب الموضوع أو العرض:

ويشتمل العرض على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث، إذ يحتوي على كل العناصر الرئيسية للبحث من أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع....إلخ، حيث تحلل وتناقش مختلف النظريات والتوجهات والأفكار المرتبطة بموضوع البحث[2]، ولكتابة هذا العنصر ينبغي مراعاة أبجديات الكتابة (كعنصر تم التطرق إليه سابقا في المراحل)، بحيث يعتمد الباحث هنا على الاقتباس والتهميش.

- **رابعا: الخاتمة:**

هي عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والاعمال، وحوصلة لاهم النتائج التي توصل اليها في البحث، ويشترط فيها أن تكون مركزة تترجم في عبارات مختصرة ودالة حتى لا يتكرر ما تقدم من بحثه، وترتبط الخاتمة بالإشكالية المطروحة حيث تجيب عليها بوضوح ويمكن للباحث ان يرفقها بالمقترحات التي يراها مناسبة،[3]

و من جهة أخرى يجب أن لا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الاشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث وللنتائج والمقترحات أو التوصيات التي توصل اليها الباحث.

وبالتالي يمكن القول أن ما يميز الخاتمة أنها:

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 180

[2] حمدني أحميدوش، المرجع السابق، ص153.

[3]- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 182.

DJBELGOUMRI

- هي حصيلة البحث بأكمله ولا تشكل جزءا منفصلا عنه أو ذائبا فيه.
- تجسد النتائج النهائية التي توصل اليها الباحث من خلال استقصاءاته ودراسته للموضوع.
- ترتبط إلى حد ما بالمقدمة لأنها تجيب على بعض الفرضيات –إن كانت البحوث تطبيقية– أو التساؤلات –الاشكاليات– التي تطرح في المقدمة.
- تستخدم عادة لإبراز أهم النتائج التي استخلصها الطالب في بحثه.
- لا تشكل تكرارا لما جاء في المتن، وانما تستعمل لربط عناصر الموضوع بعضها ببعض واستخلاص النتائج من البحث[1]، لأن اسوأ أنواع الخاتمات تلك التي تلخص البحث بصفحات معدودة، فلا يجوز تكرار ما هو مدرج في البحث إلا اذا كانت أفكارا جديدة خاصة بالباحث[2] .

وبالنسبة لهيكلة الخاتمة فيمكن أن يقوم الباحث باستعراض لماهية الدراسة دون الدخول في التفاصيل أو وضع وثائق تؤكد أو ترهن أمرا ما، أما الفقرة الثانية فيتم عرض الاستنتاجات والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث، ليتطرق فيما بعد للاقتراحات أو التوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل بها، وفي الأخير يمكن طرح تساؤلات تشكل مواضيع دراسة في المستقبل إما للباحث نفسه أو للغير وبالتالي يفتح آفاقا جديدة لبحوث قادمة.

وتختلف الخاتمة عن الخلاصة: لكون الخلاصة هي تلخيص حرفي للدراسة وتستعمل لأغراض غير أغراض الخاتمة، فهي تطلب عادة في المجالات ومراكز جمع الرسائل العلمية والأبحاث الفكرة التي تقوم بتخصيص صفحات محددة للتعريف بالمقالات أو الرسائل التي تتجمع لديها، بحيث يمكن للقارئ أن يأخذ فكرة موجزة عن فحوى الدراسة والجوانب التي تعالجها الدراسة أو البحث[3].

- **خامسا:الملاحق**

قد يستعين الباحث في اعداد بحثه ببعض الوثائق والنصوص والبيانات والاحصاءات، ويجد من الامانة العلمية أن يوردها في ختام بحثه كي يستفيد منها من يريد التعمق واعادة النظر في ذات الموضوع أو في موضوعات مشابهة.

وما يصلح أن يكون ملحقا لابد أن يتصف بصفتين: الاولى أن يكون تكميليا ومساعدا بحيث لا يمكن ادماجه في متن البحث والثانية، ان يكون طويلا بحيث لا يمكن ادراجه في الهامش[4].

---

[1]– صالح طاليس، المرجع السابق، ص 148.

[2]– عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 142.

[3]– صالح طاليس، المرجع السابق، ص 149.

[4] – عمار تركاوي، محمد خير العكام، المرجع السابق، ص113.

D/BELGOUMRI

بالنسبة للملاحق فقد تكون وثائق ومستندات أو جداول على درجة كبيرة من الأهمية، ولكنه لا يستطيع ايرادها في سياق البحث لابقائه مستساغا وسهل القراءة ومتوازنا، فيقوم عندها بالإشارة الى الملحق المستند اليه عندما يلزم الامر في الهامش، ثم يدرج الوثيقة أو المستند في آخر البحث كملحق له، مع مراعاة الامور التالية:

- يتم الاستعان بالملاحق وفقا لمحتواها وعلاقتها بالبحث.
- عدم المبالغة والاكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ ويتجاهلها.
- تقديمها بطريقة واضحة (ترقيم وعناوين)[1].

وبالنسبة لموضع الملاحق هو نهاية البحث، وبالتحديد قبل قائمة المراجع، لان الملاحق قد تكون من بين تلك المراجع فيجب ذكرها أولا[2]، لأن البحث إذا تضمن ملحقا فإنه يعتبر جزءا من البحث[3].

- **سادسا: قائمة المراجع:**

تشتمل هذه القائمة على المراجع والمصادر التي رجع اليها الباحث في بحثه، وهي تقسم وفقا لانواعها فهناك مؤلفات عامة واخرى متخصصة، ومقالات ومصادر أخرى كأحكام القضاء بالنسبة للأبحاث القانونية، او تقارير، أو غير ذلك...

ويجب أن تعبر قائمة المراجع بصدق عن المراجع والمصادر التي رجع اليها الباحث حقيقة، لا أن يرى الباحث فيها مناسبة لحشد مجموعة كبيرة من المراجع المتعددة والتي لم يطلع عليها، ولكن نقلها من أبحاث أخرى.

وترتب المراجع حسب الاحرف الأبجدية للمؤلف وفي اللغات غير العربية يبدأ اسم المؤلف باسم العائلة، وتتبع بعض الدراسات العربية ذلك... وهناك العديد من الدراسات كالأبحاث القانونية فإن كتابة المراجع تبدأ بالاسم الاول للمؤلف وهو الأقرب للغة العربية.

وبالنسبة لترتيب قائمة المراجع في نهاية البحث فهناك بعض الطرق يعمد اليها الباحثين في الترتيب نذكر منها:

- **الترتيب حسب القيمة العلمية:**

أي مدى اهمية المعلومات الواردة فيه ومدى مصداقيتها، وما يعاب على هذه الطريقة أن مايراه باحث من مصادر ومراجع جيدا ذو قيمة وجودة علمية يراه آخرون رديئا وفاقدا لهذه القيمة.

---

[1]- صالح طاليس، المرجع السابق، ص190.

[2]- عمار تركاوي، محمد خير العكام، المرجع السابق، ص113.

[3]- ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص68.

D/BELGOUMRI

- **الترتيب حسب سنة النشر:**

أي يرتب الباحث مصادر ومراجع بحثه حسب سنة النشر بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر او مرجع الى الاحدث، ولكن هذا يثير اشكالا يتمثل في ان الباحث قد يستخدم مراجع غير معروفة سنة نشرها، او مراجع لها نفس سنة النشر.

- **ترتيب على أساس الحروف الابجدية أو الهجائية:**

حيث يتم ترتيبها بناء على الحرف الاول من لقب المؤلف واذا كانت هناك القاب مؤلفين لمراجع تبدأ بنفس الحرف ينظر الباحث الى الحرف الثاني واذا اذا كان الحرف الثاني نفسه ينظر الى الحرف الثالث وهكذا....

- **الترتيب حسب النوع: (وهي الاكثر شيوعا واستخداما):**

هنا يتم تصنيف كل نوع على حدى مع مراعاة الترتيب الالفبائي في ترتيب المراجع ضمن كل نوع، الكتب العامة مثلا، الكتب المتخصصة، الابحاث الجامعية، الدوريات، الموسوعات، النصوص القانونية*، الاحكام والقرارات القضائية... [1]

واذا كان للبحث مراجع باللغة الأجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع.[2]

- **سابعا: الفهرس**

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها، ليمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة، ويحتوي فهرس العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية للبحث وأرقام صفحاتها[3].

كما يوضح المثال الأتي :

بالنسبة للمذكرة الماستر فمثلا التقسيم الشائع هو فصلين فيكون الفهرس كمايلي:

D/BELGOUMRI

---

* بالنسبة للترتيب النصوص الرسمية فهناك من يرتبها في بداية القائمة حيث ترتب حسب قوتها الالزامية 1- الدساتير، 2- المعاهدات، 3- القوانين العضوية،4- القوانين والاوامر، 5- النصوص التنظيمية – المراسيم الرئاسية، المراسيم التنفيذية، القرارات الوزارية المشتركة، القرارات الوزارية-، ينظر الى : عمار بوضياف، المرجع السابق، ص ص 159-160.

[1]– للتفصيل ينظر الى: عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص ص 185–186.

[2] جابر جاد نصار، **أصول وفنون البحث العلمي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص ص 254–256

[3]– ماثيو جيدير، المرجع السابق، ص 69.

بالإهداء

الشكر

العنوان الصفحات

المقدمة.....
الفصل الأول.....
المبحث الاول:.....
المطلب الأول:.....
المطلب الثاني:.....
المبحث الثاني:.....
المطلب الأول:.....
المطلب الثاني:.....
الفصل الثاني:.....
المبحث الاول:.....
المطلب الأول:.....
المطلب الثاني:.....
المبحث الثاني:.....
المطلب الأول:.....
المطلب الثاني:.....
خاتمة.....
الملاحق.....
قائمة المراجع.....
الفهرس.....

- **ثامنا: الملخص**

هو تلخيص ما جاء في البحث، قد يكون في بداية البحث، وهناك من يرى انه يكون في اخر البحث وهو المعتمد في العلوم القانونية يأتي بعد قائمة المحتويات، ويستحسن ان يجعله الباحث في صفحة او صفحة ونصف على الاكثر، ويحرر بلغة البحث بالإضافة الى لغة اخرى اجنبية (اذا كان البحث حرر باللغة العربية فيتم تحرير البحث باللغة العربية وايضا بلغة اخرى فرنسية او انجليزية)، وينبغي ان يكون هادفا ودالا لمضمون البحث، حيث يسهل على القارئ معرفة الفكرة العامة للبحث *، ويتبع الملخص بكلمات مفتاحية تتعلق بالموضوع المدروس[1].

مثال: التطليق في قانون الاسرة الجزائري

الكلمات المفتاحية: التطليق، قانون الاسرة الجزائري

* يتم الاستعانة به في القراءة السريعة للمرجع، راجع مرحلة القراء في المحور السابق.

[1]–عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 188 بتصرف.

D/BELGOUMRI

الملحق رقم 01

★ ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم:..... والصادرة بتاريخ.....

المسجل(ة) بكلية / معهد ..... قسم.....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها:.....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

- **قائمة المصادر والمراجع:**

❖ **الكتب:**

1- ابراش ابراهيم ، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.

2- ابراهيم المتيوتي صالح، **اصول البحث العلمي القانوني**، مجلة الفقه والقانون، جامعة البحرين، د. س.ن.

3- إدريس فاضلي، **الوجيز في المنهجية والبحث العلمي**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

4- بدوي عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

5- بوحوش عمار، محمود الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث**، ط9، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2022.

6- بوضياف عمار، **المرجع في كتابة البحوث القانونية**، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

7- تركاوي عمار، خير العكام، محمد **المنهجية القانونية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

8- جاد نصار جابر، **أصول وفنون البحث العلمي**، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.

9- جبيري ياسين، **المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2017.

10- حميد حسن العنبكي طه، حسين زاير العقابي نرجس، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، دار الأمان، لبنان، 2015.

11- دشلي كمال، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حماة، 2012.

12- الدويدري رجاء، **البحث العلمي وأساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.

13- السامرائي فاروق، **المنهج الحديث للبحث في العلوم الانسانية**، ط1، دار الفرقان، الاردن، 1996.

14- سرحان علي المحمودي محمد، **مناهج البحث العلمي**، ط3، دار الكتب، صنعاء، اليمن، 2015.

15- سلمان المشهداني سعد، **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2019.

16- الضامن منذر ، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.

17- طاليس صالح، **المنهجية في دراسة القانون**، ط1، منشورات زين، لبنان، 2010.

18- عبد السلام محمد، **البحوث القانونية –الماهية- المنهجية- الأدوات-**، مكتبة نور، القاهرة، 2021.

19- عبد القادر إسماعيل ميادة، **كيفية إعداد البحث العلمي-دراسة في اعداد البحث العلمي-**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.

20- عليان ربحي مصطفى، **البحث العلمي-أسسه ، مناهجه وأساليبه، اجراءاته-**، بيت الافكار الدولية، الاردن، 2001.

21- قنديلجي عامر ابراهيم، **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2012.

22- ماثيو جيدير، **منهجية البحث العلمي- دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه-**، تر: ملكة أبيض، د. ب.ن، 2015.

23- مدني أحميدوش، **الوجيز في منهجية البحث القانوني**، ط3، د.د.ن، المغرب، 2015.

24- مراح علي، **منهجية التفكير القانوني (نظريا وعلميا)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

D/BELGOUMRI

25- نعيمي عبد المنعم، **تقنيات اعداد الابحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة**، دار بلقيس، الجزائر، 2021.

26- يونس كرو العزاوي رحيم، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، دار دجلة، عمان، 2008.

❖ **المقالات:**

27-أمنة سعود، **العقل الالكتروني ودوره في البحث العلمي**، مجلة أفاق العلوم،جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 02، 2016.

28-سعيد خنوش، **الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية**، مجلة الصراط، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، المجلد22، العدد01، جويلية 2020، ص 322.

29-طويري علي، شيخاوي محمد، **أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، العدد 01، جانفي2016.

30-ميمون جمال الدين، "**منهجية الاعتماد على الأحكام والقرارات القضائية في الأبحاث العلمية**"، مجلة الاستاذ الباحث للدراست القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، العدد11، سبتمبر 2018، ¯

❖ **النصوص القانونية:**

31- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 1082**، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، **المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها**، الصادر في 28 ديسمبر 2020.

D/BELGOUMRI